المسائل السَّفَرِيَّة في النحو

لإبن هشام الأنصاري المتوفى سنة ٧٦١ هـ

تحقيـــق

الدكتور هاشم طه شلاش

كلية التربية ــ جامعة بغداد



مقدمـة

بسم الله الرحمن الرحيم

أحمده وأستعينه

وبعد فقد وقعت في يدي نسختان مخطوطتان من المسائل السفريّة لابن هشام الأنصاري المتوفى سنة إحدى وستين وسبعمائة هجرية وهما من المخطوطات المحفوظة في المكتبة الأحمدية بجامع الزيتونة في تونس . وكنت أعرف سلفاً أن «المسائل السفرية » لابن هشام الأنصاري منشورة برمّتها في كتاب الأشباه والنظائر النحوية لجلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي المتوفى سنة إحدى عشرة وتسعمائة هجرية . وقد قمتُ بمقابلة النص المنشور في الأشباه والنظائر بما هو موجود في المخطوطتين فوجدت ما يأتي :

١ــ وجود سقط ظاهر في ما هو منشور في الأشباه والنظائر في عدة مواضع من الرسالة .

٢ــ وجود تصحيف كثير في ألفاظ مختلفة منها .

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وسلم

قال الشيخ الإمام العالم العلامة قدوة المحققين
جمال الدين أبو محمد عبد الله بن هشام الأنصاري
رحمه الله تعالى ونفعنا بعلومه آمين

سألني بعض الإخوان وأنا على جناح سفر عن توجيه النصب
في نحو قول القائل: فلان لا يملك درهما فضلا عن دينار، وقوله: الإعراب
لغة البيان، والإعراب اصطلاحا تغيير الأواخر لعوامل، والدليل لغة
المرشد، والإجماع لغة العزم، والسنة لغة الطريقة، وقوله: يجوز كذا
خلافا لفلان، وقوله: وقال أيضا، وقوله: وهلم جرا، وكل هذه
التراكيب مشكلة، وليست في زمنه من الأقوال عن نية وإن كانت
مشهورة بأيدي ما أنا ذا، وبعضها لم أقف له على تفسير، ووقفت
على تفسير بعضها بما لا يشفي غليلا ولا يبرد غليلا، وها أنا مورد
في هذه الأوراق ما تيسر لي معتذرا بضيق الوقت وتشعب الخاطر،
وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب. أما قوله: فلان
لا يملك درهما فضلا عن دينار، فمعناه أنه لا يملك درهما ولا دينارا،
وأن عدم ملكه للدينار أولى من عدم ملكه للدرهم، وكأنه قال: لا يملك
درهما فكيف يملك دينارا، وهذا التركيب زعم بعضهم أنه
مسموع وأنشد عليه قرادهم.
ثم قلما يتنوع هذا التعلق في مجيء ما فضلا عن زمن في
ورمز بغية الحيلة وما يستعمل فضلا على هذا الأسلوب الذي هو
مستفاد في البيت، فلما قال بعضهم حرث لغة حيث تعبت بعلة
إرادة النفي كما ذكرنا أن المكسورة المشددة حين كنت عن

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما

فقال الشيخ جمال الدين ابن هشام الأنصاري رحمه الله سألني بعض الإخوان أمتع الله بهم عن توجيه النصب في نحو قول العلماء فلان لا يملك درهما فضلا عن دينار وفي نحو قولهم هذا جائز لغة البيان واصطلاحا [illegible]

والدليل لغة المشهور والاحتجاج لغة [illegible] بعد [illegible] وفي نحو [illegible] علمنا البلاغة وفي نحو [illegible] أيضا

وفي نحو هلم جرا وكل هذه التراكيب مشكلة ولست على ثقة من أنها عربية وإن كانت مشهورة في عرف الناس وبعضهم

أفرد كلها بتصنيف ووقفت لبعضها على تفسير لا يشفي عليلا ولا يروي غليلا وها أنا [illegible] في هذه الأجوبة [illegible]

معتذرا بضيق الوقت وضيق الكلام وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب **أما** قولهم فلان لا يملك درهما فضلا عن دينار

فمعناه أنه لا يملك درهما ولا دينارا وأن عدم ملكه للدينار أولى من عدم ملكه للدرهم وكأنه قال لا يملك درهما فكيف يملك دينارا

وهذا التركيب زعم بعضهم أنه مسموع وأنشد عليه [illegible] هذا اللفظ [illegible] فضلا عن [illegible]

واستعمال فضلا [illegible] النفي وهو مستولد من البيت [illegible] **قال بعضهم** [illegible] الإفادة [illegible]

[illegible] **قلت** وهذا خطأ [illegible] يستعمل النفي قبل تركيب [illegible]

[illegible] هذا [illegible] هذا [illegible] زيد [illegible] المستثنى وهو [illegible]

[illegible] بعد الكبرى [illegible]

[illegible] أن يكون مصدرا [illegible] النكرة [illegible] أن يكون حالا من معمول الفعل

[illegible] **اعلم** أنه [illegible]

[illegible] درهما [illegible] عن دينار [illegible]

أن يكون حالا [illegible] أن يكون [illegible] **فتعين** وجه الصفة [illegible] النكرة [illegible]

[illegible] **الا** أن يكون [illegible] المصدر [illegible]

[illegible] متعلقة [illegible] جميعا

[illegible] **فيه** [illegible]

[illegible] مختصة

بجنسه [illegible] مختصة [illegible] في هذا الموضع [illegible]

هذا موضع **فيه** أن يكون [illegible] **فإن قلت** كيف جاز مجيء الحال من النكرة [illegible] أهل [illegible]

[illegible] مجيء الحال من النكرة [illegible] الابتداء بها [illegible]

[illegible] النفي والنهي

النكرة [illegible] مجيء الحال [illegible]

[illegible] النكرة [illegible] وقول الشاعر [illegible]

بعصم اولاد

في أصل [illegible]

[illegible]

[illegible]

الصفحة الأولى من النسخة (م)

٣- عدم ضبط النص المنشور في الاشباه والنظائر بالحركات مما جعل قراءة النص عسيرة على الدارسين .

هذه الأمور دفعتني الى اعادة نشر هذه الرسالة المهمة مرة ثانية .

وقد اجتهدت في ضبط النص على أكمل وجه ، وقمتُ بمراجعة ما يقتضي التحقيق مراجعته وإثبات ما وجدته نافعاً في الهامش ولم أدّخر وسعاً في كل ذلك، فإن وفِّقْتُ في عملي فمن الله التوفيق، وله الحمدُ ، وإن تكن الأخرى فحسبي أنّي بذلتُ الوسع في ذلك ، والحمدُ لله في الأولى والآخرة .

المحقــق

ترجمة ابن هشام :

إنّ أكثر المعلومات التي بين أيدينا عن حياة ابن هشام منقولة من كتاب الدُّرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة لشيخ الإسلام الحافظ شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني المتوفّى سنة ٨٥٢ هـ ، لذا كان أكثر المترجمين الذين ترجموا لابن هشام معتمدين على ابن حجر في ذلك نذكر منهم على سبيل التمثيل:

١- السيوطي في كتابيه « حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة » و « بغية الوعاة » [١] فقد نقل ما ذكره عن ابن هشام من الدرر الكامنة لابن حجر .

٢- محمد بن علي الشوكاني المتوفى سنة ١٢٥٠ هـ صاحب كتاب « البدر الطالع بمحاسن مَن بَعد القرن السابع » [٢] ، إذ نقل ترجمته عن ابن حجر صاحب الدرر الكامنة ، ولكنه أضاف إلى ترجمته سبب انحراف ابن هشام عن استاذه أبي حيان .

٣- الخوانساري في « روضات الجنات » [٣] إذ نقل ترجمته عن ابن حجر في الدرر الكامنة وعن السيوطي في البغية . ولكنّ الخوانساري أضاف إلى هذه

(١) انظر حسن المحاضرة ٣٠٩/١ وبغية الوعاة ٢٩٣ - ٢٩٤ .
(٢) انظر البدر الطالع ٤٠٠/١ - ٤٠٢ .
(٣) انظر روضات الجنات ٤٥٥ - ٤٥٧ .

الترجمة أسماء الذين اشتهروا باسم « ابن هشام » وأسماء الذين لهم مصنفات باسم « المغني » إلاّ انّ ابن هشام وكتابة المغني برّزا على الجميع .

٤ـ جرجي زيدان في كتابه « آداب اللغة العربية » إذ نقل مادة ترجمته من حسن المحاضرة للسيوطي والدرر الكامنة لابن حجر .

٥ـ الزركلي في كتابه « الأعلام » إذ نقل مادة ترجمته لابن هشام عن ابن حجر أيضاً .

وقد أغنانا الفضلاء الذين كتبوا عن ابن هشام عن اعادة ترجمة حياته المفصّلة وبخاصة الذين حققوا كتبه ، إذ قدّموا لتحقيقاتهم ترجمات مفصّلة تتحدث عن المؤلف وشيوخه وتلامذته ومصنفاته نذكر منهم على سبيل التمثيل :

١ـ محمد محيي الدين عبدالحميد في مقدّمات كتب ابن هشام التي نشرها له وهي :

أ ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب .

ب ـ شرح قطر الندى وبل الصدى .

ج ـ شرح شذور الذهب .

د ـ شرح أوضح المسالك .

٢ـ مازن المبارك في مقدّمة تحقيقه لـ (مغني اللبيب) .

٣ـ الدكتور أحمد مطلوب في مقدّمة تحقيقه لـ (فوح الشذا في مسألة كذا) سنة ١٩٦٣ .

٤ـ الدكتور رشيد عبدالرحمن العبيدي في مقدّمة تحقيقه لـ (الاعراب عن قواعد الاعراب) . سنة ١٩٧٠ .

٥ـ الدكتور صاحب أبو جناح في مقدّمة تحقيقه لـ (مسائل في اعراب القرآن) المنشورة في العدد الثالث من المجلد الثالث من مجلة المورد العراقية ص ١٤٣ ـ ١٦٦ .

٦ــ الدكتور هادي نهر في مقدّمة تحقيقه لـ (شرح اللمحة البدرية في علم اللعه العربية) سنة ١٩٧٧ .

٧ــ محقق هذه الرسالة في مقدّمة تحقيقه لـ « إقامة الدليل على صحة التمثيل وفساد التأويل » المنشورة في مجلة كلية الآداب العدد ١٦ .

المصنف [1] :

هو عبدالله بن يوسف بن عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصاري جمال الدين أبو محمد النحوي المشهور .

ولد في ذي القعدة سنة ٧٠٨ هـ ولازم الشيخ شهاب الدين عبد اللطيف بن المُرَحّل وتلا على ابن السرّاج وسمع من أبي حيان ديوان زهير بن أبي سلمى ولم يلازمه ولا قرأ عليه ، وكان كثير المخالفة لأبي حيّان شديد الانحراف عنه ، وقد ذكر الشوكاني في البدر الطالع سبب ذلك بقوله : « ولعلّ ذلك والله أعلم لكون أبي حيّان كان منفرداً بهذا الفن في ذلك العصر غير مدافع عن السبق فيه ثم كان المنفرد بعده هو صاحب الترجمة وكثيراً ما ينافس الرجل من كان قبله في رتبته التي صار اليها إظهاراً لفضل نفسه بالاقتدار على مزاحمته لمن كان قبله أو بالتمكن من البلوغ إلى ما لم يبلغ إليه» وقد حضر ابن هشام دروس الشيخ تاج الدين التبريزي وقرأ على الشيخ تاج الدين الفاكهاني شرح الاشارة جميعه إلاّ الورقة الأخيرة . وتفقه للشافعي على تقي الدين السبكي ثم تحنبل فحفظ مختصر الخرقي في دون أربعة أشهر وذلك قبل موته بخمس سنين وأتقن العربية ففاق الأقران بل الشيوخ .

وتصدّر لنفع الطالبين وانفرد بالفوائد الغريبة والمباحث الدقيقة والاستدراكات العجيبة والتحقيق البالغ والاطلاع المفرط والاقتدار على التصرّف في الكلام والملكة

(١) الترجمة مأخوذة بتصرف من الدرر الكامنة لابن حجر ص ٣٠٨ ومقدمة ابن خلدون ٣/٢٨٢-٨٣ والبدر الطالع للشوكاني ص ٤٠٠ – ٤٠٢، والنجوم الزاهرة لابن تغري بردي ج ١٠ حوادث سنة ٧٦١ هـ ص ٣٣٦ .

التي كان يتمكن بها من التعبيرعن مقصوده بما يريد مسهباً مع التواضع والبرّ والشفقة ودماثة الخلق ورقة القلب .

قال عنه ابن خلدون : « ما زلنا ونحن بالمغرب نسمعُ أنّه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له ابن هشام أنحى من سيبويه .

وذكر ابن خلدون انّ ابن هشام كان « كأنّه ينحو في طريقته منحاة أهل الموصل الذين اقتفوا أثر ابن جنّي واتبعوا مصطلح تعليمه فأتى من ذلك بشيء عجيب دالّ على قوّة ملكته واطّلاعه »[1] .

وقد توفي الشيخ الإمام جمال الدين بن هشام في ليلة الجمعة الخامس من ذي القعدة عام ٧٦١ هـ ودُفن بعد صلاة الجمعة بمقابر الصوفية خارج باب النصر في القاهرة .

وقد رثاه كثيرون لمكانته العلمية ولما له من تأثير في نفوس الكثيرين في عصره لعلمه وورعه وخلقه . وممن رثاه ابن نباتة المصري بقوله :

سقى ابن هشام في الثّرى نور رحمة
يجرّ على مثواه ذيل غمام
سأروي له من سيرة المدح مسندا
فما زلتُ أروي سيرة ابن هشام

ورثاه ابن الصاحب بدر الدين بقوله :

تَهَنَّ جمالَ الدين بالخلد انني
لفقدِك عيشي ترحةٌ ونكالُ
فما لدروسٍ غبتَ عنها طلاوةٌ
ولا لزمانٍ لست فيه جمالُ

رحم الله ابن هشام رحمة واسعة لما قدّمه للعلم من جليل الأعمال

(١) مقدمة ابن خلدون – المطبعة الخيرية بالقاهرة – ص ٣١٤ .

قسم من مؤلفاته :

لابن هشام كتب عديدة تدلّ على علم كثير في مسائل النحو واللغة وتدلّ على إخلاص كبير في تقديم الفائدة لطلاّب العلم والمعرفة فاكثرُ كتبه ظهر نتيجة لسؤال صَعُبَ فهمهُ أو اعتراضٍ لمعترض على مسألة من المسائل ، أو التماسٍ في شرح كتاب كثرت ألغازه فأسهب في شرحه وحلّ مشكلاته . وفي هذا المقام نذكر قسماً من كتبه محيلين القارئ — في القسم الآخر — على مقدّمات كتبه الأخرى التي استوفت مؤلفاته في مختلف علوم العربية .

١— مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : وقد صنّف ابن هشام قبل هذا الكتاب كتاباً آخر عندما كان في مكة عام ٧٤٩ هـ ولكنه فقده في طريقه إلى مصر ، وفي رحلة ثانية له إلى مكة كتب مصنّفه « مغني اللبيب » وقد سمّاه في الرسالة التي ننشرها الآن قواعد الإعراب. وقد شُرِح وطبعَ مِراراً .

٢— شوارد الملح وموارد المنح وهو رسالة في سعادة النفس . توجد منها نسخة مخطوطة في برلين رقمها ٢٠٩٧ .

٣— إقامة الدليل على صحة التمثيل وفساد التأويل . وهو رسالة صغيرة في الصرف أشار إليها ابن حجر في الدرر الكامنة ونقل الزبيدي منها في تاج العروس. وقد حققنا هذه الرسالة عن نسخة مخطوطة في مكتبة المتحف العراقي ، ونشرناها في العدد السادس عشر من مجلة كلية الآداب التابعة لجامعة بغداد .

٤— تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد . وهو كتاب في شرح شواهد الألفية . توجد منه نسخة مخطوطة في مكتبة المتحف العراقي بخط عبدالوهاب السبكي صاحب طبقات الشافعية . ويقوم الآن الأخ الدكتور عباس الصالحي بتحقيقه على عدة نسخ .

٥— شرح التسهيل لابن مالك ، ذكر ذلك ابن حجر في الدرر الكامنة وذكر أيضاً أنّه بقي مسوّداً . وأشار الشوكاني في البدر الطالع إلى ذلك أيضاً . ويظهر أنه نقل ذلك عن ابن حجر لنقله ترجمة ابن هشام كاملة من كتابه .

المسائل السفرية في النحو :

لم يشر أحدٌ ممن ترجم لابن هشام إلى هذه التسمية إلا السيوطي في كتابه بغية الوعاة [1] . والظاهر أنّ السيوطي اعتمد في هذه التسمية على ما ذكره ابن هشام في مقدّمة الرسالة إذ قال : « قال الشيخ جمال الدين بن هشام الأنصاري رحمه الله : سألني بعض الأخوان وأنا على جناح السفر ... الخ » [2] .

أما المترجمون الآخرون فقد ذكروا لابن هشام « رسالة في انتصاب لغةً وفضلاً وإعراب خلافاً وأيضاً والكلام على هلم جرّاً » .

والغريب أن النسخ المخطوطة لهذه الرسالة تحمل اسم « المسائل السفرية في النحو » ، ولا ندري أهي تسمية موروثة عن ابن هشام أم هي تسمية متأخّرة أفادها النساخ من السيوطي في كتابه بغية الوعاة .

موضوع الرسالة ــ كما بينه ابن هشام في مقدمتها ــ حديث عن توجيه النصب في« فضلاً ولغةً وخلافاً وهلمّ جرّاً وأيضاً» في نحو قول القائل : « فلان لا يملك درهماً فضلاً عن دينار » و « الاعرابُ لغةً البيانُ »و «يجوز كذا خلافاً لفلان » و « قال أيضاً » و « هلمّ جرّاً » . والدافع إلى ذلك ان ابن هشام يرى أنّ هذه التراكيب ليست عربية ، وإن كانت مشهورة في عرف الناس . يضاف إلى ذلك انه وقف على تفسيرات لها لا تشفي عليلاً ولا تبردُ غليلاً . ولذلك أورد في رسالته هذه ما تيسّر له معتذراً بضيق الوقت وسقم الخاطر .

وقد سار ابن هشام في توضيح ذلك على منهج مرتّب بدأه بعرض أقوال علماء اللغة في كل مسألة من هذه المسائل ثم ثنّاه بتوضيح أقوالهم توضيحاً مبسوطاً ختمه بعد ذلك بنقد تلك الأقوال وبيان خللها ثم أنهى كلامه في كلّ مسألة بالقول الفصل ، وهو ما ظهر له في توجيه ذلك بعد الدراسة والنقد والتمحيص . وقد دعم أقواله بالشواهد المستقاة من القرآن الكريم والشعر العربيّ .

(١) ص ٢٩٣ .
(٢) انظر الصفحة الأولى من الرسالة .

وابن هشام في رسالته هذه يصوّر جانباً من الإيغال في المناقشات العقلية التي سار عليها علماء النحو في العصر الذي عاش فيه ، فهو يعتمد على التقدير الكثير وعلى التأويل المعقّد الذي لم يكن مألوفاً عند النحاة المتقدّمين . وقد أشار ابن هشام إلى هذه المسألة بقوله لسائله : «قلتَ: قد اشتملت هذه التوجيهات التي وُجِّهت بها هذه المسائل على تقديرات كثيرة وتأويلات متعقّدة ولم يُعْهد في كلام النحويين مثل ذلك . قلتُ : ذلك لانّك لم تقف لهم على كلام على مسائل متعقّدة مشكلة اجتمعت في مكان واحد ، ولو وقفت لهم على ذلك لوجدت في كلامهم مثل ذلك وأمثاله كثيرة »[1] .

وقد استقى ابن هشام مادة رسالته من مصادر متعددة مع كونها صغيرة الحجم . ويقتضي المقام هنا أن نورد أسماء العلماء الذين نقل مادة رسالته منهم مرتبة بحسب تسلسل وفياتهم :

١ — سيبويه : أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر المتوفى سنة ١٨٠ هـ .
٢ — الأخفش الأوسط : سعيد بن مسعدة المتوفى سنة ٢١٥ هـ .
٣ — ابن السِّكِّيت : يعقوب بن اسحاق المتوفى سنة ٢٢٤ هـ .
٤ — الزجّاج : أبو أسحاق ابراهيم بن السريّ بن سهل المتوفى سنة ٣١١ هـ .
٥ — ابن الانباريّ : أبو بكر محمّد بن القاسم المتوفّى سنة ٣٢٨ هـ . وقد صرّح بالنقل من كتابه « الزاهر » .
٦ — الزجّاجي : أبو القاسم عبدالرحمن بن اسحاق المتوفى سنة ٣٣٧ هـ . وقد صرّح بالنقل من كتابه « مختصر الزاهر » .
٧ — أبو عليٍّ الفارسي : الحسن بن أحمد المتوفى سنة ٣٧٧ هـ .
٨ — ابن جنّي : أبو الفتح عثمان المتوفى سنة ٣٩٢ هـ .
٩ — الجوهري : اسماعيل بن حمّاد المتوفى في حدود سنة ٤٠٠ هـ . وقد صرّح بالنقل من كتابه « الصحاح » .

(١) انظر خاتمة المسائل السفرية .

١٠ـ ابن سيده: علي بن اسماعيل ، المتوفى سنة ٤٥٨ هـ . وقد صرّح بالنقل من كتابه المحكم .

١١ـ الزمخشري : جارالله محمود بن عمر المتوفى سنة ٥٣٨ هـ .

١٢ـ الشاطبي :القاسم بن فيرة ابن أبي القاسم الشاطبي المتوفى سنة ٥٩٠ هـ .

١٣ـ ابن الصلاح : أبو عمرو عثمان بن عبدالرحمن بن الصلاح الشهرزوري المتوفّى سنة ٦٤٣ هـ . وقد صرّح بالنقل من كتابه شرح مشكلات الوسيط.

١٤ـ ابن الحاجب : أبو عمرو الكردي المعروف بابن الحاجب المتوفى سنة ٦٤٦هـ وقد صرّح بالنقل من كتابه الأمالي .

١٥ـ الصغاني : الحسن بن محمد المتوفى سنة ٦٥٠ هـ . وقد صرّح بالنقل من كتابه العُباب .

١٦ـ أبو شامة : شهاب الدين عبدالرحمن بن اسماعيل الدمشقي الشافعي المتوفى سنة ٦٦٥ هـ .

١٧ـ ابن عصفور : علي بن مؤمن المتوفى سنة ٦٦٩ هـ .

١٨ـ ابن مالك : جمال الدين المتوفى سنة ٦٧٢ هـ .

١٩ـ أبو حيان : أثير الدين محمد بن يوسف المتوفى سنة ٧٤٥ هـ . وقد صرّح بالنقل من كتابه ارتشاف الضرَب .

المطبوعة والمخطوطتان :

١ ـ المطبوعة :

طُبع كتاب الأشباه والنظائر النحوية للامام جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي المتوفى سنة ٩١١ هـ طبعته الثانية في مطبعة الجمعية العلمية الشهيرة بدائرة المعارف العثمانية بعاصمة الدولة الآصفية حيدر آباد الدّكن في الفترة المحصورة بين عامي ١٣٦٠ و ١٣٦١ هـ . وقد اعتُمد في طبعته الأولى على ثلاث نسخ مخطوطة عتيقة وزيد عليها في الطبعة الثانية نسخة أخرى يمانية مقابلة على

نسخة المؤلف التي بخط يده . وقد أشرف على التصحيح اساتذة فضلاء . ومع ذلك امتلأت المطبوعة بالتصحيف والتحريف الكثير [1] .

وقد كانت رسالة المسائل السفرية لابن هشام الأنصاري جزءاً من هذا الكتاب إذ احتلت منه تسع عشرة صفحة تقع في الجزء الثالث منه بين الصفحة المرقمة بالرقم ١٨٧ والصفحة المرقمة بالرقم ٢٠٥ . وهذا يعني أن المسائل السفرية لابن هشام الانصاري حُقِّقت في هذا الكتاب على أربع نسخ خطية .

٢ ـ **المخطوطتان :**

أ ـ المخطوطة الأولى : تحمل رقمين الأول ٤٠٦٩ أحمدية والثاني ١٥٤٨٦ دار الكتب الوطنية . والرقم الثاني رقم جديد حملته المخطوطة بعد نقل مخطوطات المكتبة الأحمدية بجامع الزيتونة الى دار الكتب الوطنية بتونس . وقد رمزنا إلى هذه المخطوطة بالحرف (م) وهي جزء من مجموع فيه عدة رسائل في علوم مختلفة . وقد كتب المجموع كله بخط مغربي غير واضح أحياناً ، ولكنه يتميز بالدقة . والواضح تماماً أن اكثر من ناسخ واحد اشتركوا في كتابته .

والمسائل السفرية تقع في أربع ورقات وهذه الورقات تقع بين الورقة ٥٢ والورقة ٥٧ من المجموع . وقياس الصفحة الواحدة منه ٢١×١٦ . وتشتمل الصفحة الواحدة على ٢٧ سطراً .

أما الرسائل الأخرى التي ضمّها المجموع فهي على التوالي :

١ ـ إتحاف ذوي الاستحقاق للمكناسي .

وقد احتلت هذه الرسالة احدى وخمسين ورقة من المجموع .

٢ ـ المسائل السفرية لابن هشام الانصاري .

٣ ـ مسألة في بناء الاسم لشبهه بالحرف .

(١) نشر الكتاب نشرة أخرى في مصر عام ١٩٧٥ م بتحقيق (؟) طه عبدالرؤوف سعد والظاهر ان المحقق (؟) اعتمد في نشره على مطبوعة دائرة المعارف العثمانية فظهرت المطبوعة الجديدة على ما كانت عليه من تصحيف وتحريف وسقط .

لم نعرف مؤلّفها .وقد احتلت هذه المسألة أربع صفحات ابتداءً من الورقة ٥٥ وانتهاء بالورقة ٥٦ .

٤ — رسالة في تفسير الألفاظ الغريبة الواقعة في كتاب الأمثال لأبي عُبيد ، مؤلف مجهول . وتقع هذه الرسالة في صفحة واحدة من الورقة السابعة والخمسين .

٥ — مختصر في علل الأعاريض الأربع والثلاثين لأبي عبدالله محمد بن ابراهيم الاندلسي الشريشي .

ويقع هذا المختصر في ورقتين هما الورقتان ٥٨ و ٥٩ من المجموع .

ب — المخطوطة الثانية :

رقمها ٥٦٦٧ أحمدية و ١٠١٠٥ دار الكتب الوطنية وقد رمزنا إليها بالحرف (ف) . وتقع في ١٠ ورقات .

وقياس الصفحة الواحدة ٢٠ × ١٥ ، وتشتمل كل صفحة على ٢٤ سطراً ، وقد كتبت هذه المخطوطة بخط مغربي جميل وواضح ،ولكن وقعت فيه أخطاء املائية لا يقع فيها الكاتب المحقق. والناسخ يكتب التاء المربوطة تاء طويلة في عدة مواضع من الرسالة ويكتب الألف المقصورة المنقلبة عن الياء ألفاً قائمة دائماً .

ولم نقف على اسم ناسخ المخطوطة ولا على تأريخ نسخها .

عملنا في التحقيق :

لم تخل المطبوعة [1] من التصحيف والتحريف ولم تخل المخطوطتان من ذلك أيضاً ، ولكننا وجدنا المطبوعة أكثر سلامة من المخطوطتين، لكن ذلك لا يعني الاستغناء بالمطبوعة عن المخطوطتين، إذ سدّت المخطوطتان ثغرات كثيرة من السقط والتصحيف اللذين وقعا في المطبوعة . ولذلك جعلنا المطبوعة أصلاً وقابلناها بالمخطوطتين واستخلصنا نسخة جيدة من هذه الرسالة ، ولذلك كان عملنا في التحقيق كالآتي :

(١) مطبوعة دائرة المعارف العثمانية .

١ ـ استدركنا ما سقط من الأصل وجعلناه بين معقوفتين .

٢ ـ أثبتنا في المتن ما رأيناه صحيحاً في المخطوطتين ،ونبّهنا في الهوامش على ما هو موجود في الأصل .

٣ ـ ضبطنا النصّ بالحركات ضبطاً جيداً .

٤ ـ استخدمنا النقاط والفواصل حتى تكون عبارات النصّ واضحة عند القارئ .

٥ ـ خرّجنا أقوال علماء اللغة قدر المستطاع في ما توافر لدينا من مصادر في ذلك

٦ ـ عرّفنا القارئ بعلماء اللغة الواردة اسماؤهم في المتن وأشرنا إلى مواضع ترجماتهم في كتب الطبقات .

٧ ـ خرّجنا الشواهد القرآنية وشواهد الشعر العربي ونسبنا الاشعار إلى قائليها قدر المستطاع .

المسائل السفرية في النحو

[بسم الله الرحمن الرحيم

وصلّى الله على سيدنا ونبيّنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلّم تسليما][1] .

قال الشيخ جمال الدين بن هشام الأنصاريّ رحمه الله : سألني بعض الأخوان وأنا على جناح السَفَر[2] عن توجيه النصب في نحو قول القائل : فلانٌ لا يملكُ درهماً فضلا عن دينار ، وقولهِ : الإعرابُ لغةً البيانُ ، واصطلاحاً[3] تغيّرُ[4] الآخر لعامل، والدليلُ لغةً المرشدُ ، والإجماعُ لغةً العزمُ ، والسُّنّةُ لغةً الطريقةُ ، وقوله : يجوز كذا خلافاً لفلان ، وقوله : وقال أيضاً ، وقوله : هلُمّ جرّاً[5] .

(١) من قوله « بسم الله الرحمن الرحيم » إلى قوله« وسلم تسليماً »زيادة من (م) وقد وردت هذه الزيادة في (ف) مقتضبة ، إذ حذف منها قوله : « نبينا » وقوله « وعلى آله وصحبه » وقوله : « تسليما »

(٢) في (ف) : سفر .

(٣) في (ف) : والأعراب اصطلاحاً .

(٤) في (م) و (ف) : تغيير .

(٥) في (ف) : وهلم جراً .

وكل هذه التراكيب مشكلةٌ ، ولستُ[1] على ثقة من أنّها عربيّةَ ، وإن كانت مشهورة في عُرْف[2] الناس ، وبعضُها لم أقف لأحد على تفسير له[3] ، ووقفتُ لبعضها على تفسير لا يشفي عليلا ، ولا يَبْرُدُ غليلاً . وها أنا موردٌ في هذه الأوراق ما تيسّرَ لي معتذراً بضيق الوقت وسقم الخاطر وما توفيقي الا بالله ، وعليه توكّلت وإليه أنيبُ .

[اعراب فضلاً][4]

أمّا قوله : فلانٌ لا يملكُ درهماً فضلاً عن دينار ، فمعناه أنّه لا يملكُ درهماً ولا ديناراً ، وأنّ عدمَ ملكهِ الدينار[5] أولى من عدم ملكه الدرهم[6] ، وكأنّه قال: لا يملكُ درهماً فكيف يملكُ ديناراً . وهذا التركيبُ، زعم بعضُهم[7] أنّه مسموعٌ ، وأنشد عليه[8] :

قلّما يَبقى عـلى هـذا القلـق
صخرةٌ صمّـاءُ فضـلاً عن رمق[9]

الرمق[10] : بقيةُ الحياة . ولا تستعملُ[11] (فضلاً) [عن][12] هذه إلاّ في النفي[13] ،

(١) في (م) و (ف) : وليست . وقد نبه الناسخ في (م) على خطأ ذلك بقوله : (كذا) . وذكر الصواب وهو المثبت في النص .
(٢) في (ف) : بأعرف .
(٣) في (ف) : تفسيره .
(٤) زيادة من المحقق ارتآها لتسهيل مراجعة هذه المسألة والمسائل الأخرى في مواضعها
(٥) في (ف) : للدينار .
(٦) في (ف) : للدرهم .
(٧) لم أقف على هذا البعض .
(٨) في (ف) : عليه قولهم .
(٩) لم نقف على قائله .
(١٠) في (ف) : ورمق .
(١١) في (م) و (ف) : ولا يستعمل .
(١٢) زيادة من (م) . وفي (ف) : فضلا على وأظنه تصحيفاً .
(١٣) جاء في التاج (فضل): « وفي شرح المفتاح للقطب الشيرازي: اعلم أن فضلا يستعمل في=

وهو مستفاد في[1] البيت من : قلّما . قالَ بعضهم[2]: حدث لقلَّ حين كُفّتْ بـ « ما » إفادَةُ النفي ، كما حدث لـ « إنّ » المكسورة المشدّدة ، حين كُفّت [عدم][3] إفادة الاختصاص .

قلتُ : وهذا خطأ ، فإنّ « قلّ »[4] تستعملُ[5] للنفي قبل الكفّ ، يقال : قلّ أحدٌ يعرفُ هذا إلا زيدٌ ، بمعنى لا يعرف هذا الازيدٌ ، ولهذا تستعملُ مع أحدٍ[6] ، وصحّ إبدالُ المستثنى ، وهو بدلٌ إمّا من أحدٍ أو من ضميره ، وعلى في هذا البيت للمعيّة ، مثلها في قوله تعالى : « وإنّ ربّكَ لذو مغفرة للناس على ظلمِهم »[7] [وقوله][8] « الحمدُ لله الذي وهب لي على الكبَرِ اسماعيل واسحاق »[9] .

وانتصابُ[10] فضلاً على وجهين محكيّين عن الفارسي[11] :

= موضع يستبعد فيه الأدنى ويراد به استحالة ما فوقه ، ولهذا يقع بين كلامين متغايري المعنى وأكثر استعماله مجيئه بعد نفي » .

(١) في الأصل : من البيت . والمثبت مستفاد من (م) و (ف) .

(٢) لم نقف على هذا البعض .

(٣) زيادة من (ف) . ونبه الناسخ في (م) على احتمال ذلك . وسقطت من (ف) لفظة « إفادة »

(٤) في (م) : قلما .

(٥) في (ف) : يستعمل .

(٦) في (م) و (ف) : ولهذا يستعمل أحد .

(٧) سورة الرعد ١٣

(٨) زيادة من (ف) .

(٩) سورة ابراهيم ١٤ .

(١٠) في (م) وأيضاً فـ . . .

(١١) هو أبو علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار بن سليمان الفارسي المتوفى سنة ٣٧٧هـ . كان من أكابر أئمة النحويين . أنظر ترجمته في انباه الرواة ٢٧٣/١ وبغية الوعاة ٢١٦ . وتاريخ بغداد ٢٧٥/٧ وتاريخ أبي الفداء ١٢٤/٢ وتاريخ ابن كثير ٣٠٦/١١ وابن خلكان ١٣١/١ وشذرات الذهب ٨٨/٣ ، وطبقات الزبيدي ١٣٠ والفهرست ٦٤ ولسان الميزان ١٩٥/٢ ، ومعجم الأدباء ٢٣٢/٧ والنجوم الزاهرة ١٥١/٤ .

الأول [1] : أن يكون مصدراً لفعل محذوف ، وذلك الفعلُ نعت للنكرة [2] .
الثاني [3] : أن يكون حالاً من معمول الفعل المذكور .
هذا خلاصة ما نُقِلَ عنه ويحتاج إلى بسط [4] يُوضِّحُه .

إعلم أنّه يقال فَضَلَ عنه وعليه بمعنى زاد ،فإنْ قدّرتَه مصدراً بتقدير [5] : لا يملك درهماً يفضل فضلاً عن دينار ، فذلك [6] الفعلُ المحذوف صفة لـ (درهماً) [7] ، كذا حُكِيَ عن الفارسيّ . ولا يتعيّن كونُ الفعلِ صفةً بل يجوز أن يكون حالاً كما جاز في(فضلاً) [8] أن يكون حالاً على ما سيأتي تقريرُه . نعم وجه الصفة أقوى ، لأنّ نعتَ النكرة كيف كانت [9] أقيسُ من مجيء الحال منها . وإنْ قدّرتَهُ حالاً فصاحبُها يحتملُ وجهين :

أحدُهما [10] : أن يكون ضميرُ المصدر محذوفاً ، أي : لا يملكُه ، أي : لا يمليكُ المُلْكَ على حدّ قوله :

هذا سُراقَةُ للقرآن يَدْرُسُهُ [11]

أي : [هذا] [12] يدرسُ الدرس ، إذ ليس الضمير للقرآن لأنّ اللام متعلّقةٌ بـ(يدرسُ) ، ولا يتعدّى الفعلُ إلى ضمير اسم وإلى ظاهره جميعاً . ولهذا السبب [13] وجَب

---

(١) في (م) : أ ، وفي (ف) : أحدهما .
(٢) في (ف) : لنكرة .
(٣) في (م) : ب ، وفي (ف) : والثاني .
(٤) في (م) : سبب
(٥) في (ف) : فالتقدير ، وفي (م) : فتقديره .
(٦) في (م) و (ف) : وذلك .
(٧) في (ف) : لدرهم .
(٨) في (ف) : فضل.
(٩) في الأصل : كان والتصحيح من (م) و (ف) .
(١٠) في (م) : أ .
(١١) لم أقف على قائله .
(١٢) زيادة من (ف) .
(١٣) لفظة « السبب » ساقطة من (م) ومن (ف) .

في « زيداً ضربتُه » تقديرُ عاملٍ على الأصحّ . وعلى هذا خرّجَ سيبويه [(١)] والمحققون نحو قوله : ساروا سريعاً ، أي : [ســاروه أي] [(٢)] ساروا السّيرَ سريعاً ، وليس سريعاً عندهم نعتاً لمصدرٍ محذوف ، لالتزام العرب تنكيره ، ولأنّ الموصوف لا يُحذَفُ إلاّ إنْ [(٣)] كانت الصفةُ مختصةً [(٤)] بجنسه كما في رأيتُ كاتباً أو حاسباً او مهندساً ، فإنّها مختصة بجنس الإنسان ، ولا يجوز رأيتُ طويلاً ، و [لا] [(٥)] رأيتُ أحمرَ [(٦)] ، وفي هذا [الموضـع] [(٧)] بحث ليس هذا موضِعَهُ [(٨)] .

الثاني [(٩)] : أن يكون قولُه [(١٠)] درهماً حالاً .

فإنْ [(١١)] قلتَ كيف جاز مجيءُ الحال من النكرة ، قلتُ : أمّا على قول سيبويه فلا إشكال لأنّه يجوز عنده مجيءُ الحال من النكرة [(١٢)] . ، وإنْ لم يمكن الابتداءُ بها [(١٣)] . ومن أمثلته : فيها رجلٌ قائماً [(١٤)] . ومن كلامهم : عليه

(١) أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر انظر ترجمته في(أخبار النحويين البصريين ٤٨ وانباه الرواة ٢٤٦/٣ وبغية الوعاة ٣١٦ وابن خلكان ٣٨٥/١ وروضات الجنات ٥٠٣ وتاريخ بغداد ١٩٥/١٢ وطبقات النحويين للزبيدي ٦٦ والفهرست ٥١ ومراتب النحويين ١٠٥)
ولم نقف على تخريج سيبويه في الكتاب بعد البحث والتفتيش .

(٢) زيادة من (ف) .

(٣) في (ف) : إذا .

(٤) في (ف) : خاصة .

(٥) زيادة من (ف) .

(٦) في (م) : « ولا يجوز رأيت طويلا أحمر » .

(٧) زيادة من (م) و (ف) .

(٨) في (ف) : محله .

(٩) في (م) : ب وفي (ف) : والثاني .

(١٠) في (ف) : إن قوله .

(١١) قوله : « فان » ساقط من (ف) .

(١٢) انظر كتاب سيبويه ١١٢/٢ .

(١٣) في (م) : ومن الممكن الابتداء بها . وفي (ف) : وان يكثر الابتداء بها .

(١٤) في (ف) : قائم .

مائةٌ بيضاً . وفي الحديث : « وصلّى وراءه قومٌ قياماً » . وأمّا على المشهور من أنّ الحال لا تأتي من النكرة الا بمسوِّغ فلها هنا مسوِّغانِ :

الأول [1] : كونُها في سياق النفي ، والنفيُ يُخرجُ النكرة من حيّز الإبهام إلى حيّز العموم فيجوز حينئذٍ [2] الاخبارُ عنها ومجيءُ الحال منها .

الثاني [3] : ضعفُ الوصف ، ومتى امتنع الوصفُ بالحال أو ضَعُفَ ساغَ مجيئها من النكرة .

فالأول كقوله تعالى : « أو كالذي مرَّ على قريةٍ وهي خاويةٌ على عروشِها »[4] وقول الشاعر :

مضى زمنٌ والناسُ يستشفعون بي
فهل لي إلى ليلى الغداةَ شفيعُ[5]

فإنّ الجملةَ المقرونة بالواو لا تكون صفة خلافاً للزمخشري [6] . وكقولك [7] :

---

(١) في (م) : أ

(٢) قوله : « حينئذ » ساقط من (ف) . وفي (م) : حسن .

(٣) في (م) : ب وفي (ف) : والثاني .

(٤) البقرة ٢٥٩ . وقد انتهت الآية في الأصل وفي (م) بقوله تعالى « وهي خاوية » . وانتهت في (ف) بقوله تعالى « على عروشها » .

(٥) في (م) وفي (ف) ذكر الشطر الأول فقط . والبيت لقيس بن ذريح كما في شرح شواهد المغني ٨٤١/٢ من قصيدة منها :

سقى طلل الدار التي أنتم بهـا — حيا ثم وبل صيف وربيع

ونبه المحقق على أن القصيدة مختلف في نسبتها فقد نسبت الى ابن ذريح والمجنون وجميل وعمرو بن حكيم التيمي والضحاك بن عمارة .

(٦) هو جارالله محمود بن عمر بن محمد أبو القاسم الزمخشري صاحب القدم في الأدب واللغة والنحو والتفسير . وتفسيره الكشاف من أشهر الكتب . توفي سنة ٥٣٨ هـ انظر ترجمته في (إنباه الرواة ٢٦٥/٣ وبغية الوعاة ٣٨٨ هـ ومعجم الأدباء ١٢٦/١٩ والنجوم الزاهرة ٢٧٤/٥) .

قال الزمخشري في الكشاف ٣٨٧/٢ في اعراب « ولها كتاب معلوم » في قوله تعالى « وما أهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم » : جملة واقعة صفة لقرية والقياس لا يتوسط الواو بينهما كما في قوله تعالى : « وما أهلكنا من قرية الا لها منذرون » وانما توسطت لتأكيد لصوق الصفـة بالموصوف كما يقال في الحال : (جاءني زيد عليه ثوب وجاءني وعليه ثوب) .

(٧) في (م) و (ف) : وكقوله .

هذا خاتمٌ حديداً ، عند من أعربه حالاً لأنَّ [1] الجامدَ المحضَ لا يوصف به .

والثاني كقولهم : مررتُ بماءِ قِعدةَ رَجُلٍ ، فإنَّ الوصف بالمصدر خارج عن القياس .

فإنْ قلتَ : هلاَّ [2] أجاز الفارسيُّ في (فضلاً) [3] كونه صفة لدرهماً [4] .

قلت : زعم أبو حيّان أنَّ ذلك [لا يجوز] [5] لأنّه لا يوصف بالمصدر إلاّ إذا [6] أُريدت المبالغة ، لكثرة [وقوع] [7] ذلك الحدث من صاحبه [8] وليس ذلك بمراد هنا . قال« وأمّا القولُ بأنّه يوصف بالمصدر على تأويله بالمشتق أو على تقدير المضاف فليس قولَ المحقّقين » .

قلتُ : هذا كلامٌ عجيبٌ فإنَّ القائل بالتأويل الكوفيون ، ويؤوّلون عدلاً بعادل ورِضىً بمرضيّ ، وهكذا [9] . يقولون في نظائرهما [10] . والقائل بالتقدير البصريون ، يقولون التقدير : ذو عَدْلٍ وذو رِضىً . وإذا [11] كان كذلك فَمَنِ المحققون [12] ؟ .

ثم [13] اختلف النقلُ عن الفريقين والمشهور أن الخلافَ مطلقٌ [قال ابن

(١) في (ف) : فان .
(٢) في (ف) : هل .
(٣) في (ف) : فضلا من دون « في » .
(٤) في (ف) : لدرهم .
(٥) زيادة من (م) و (ف) .
(٦) في الأصل « إن » والمثبت من (م) و (ف) .
(٧) زيادة من (م) و (ف) .
(٨) في (ف) : لصاحبه .
(٩) في (م) و (ف) : وكذا .
(١٠) في الأصل نظائرها والمثبت من (م) و (ف) .
(١١) في (م) : وان . وهي ساقطة من (ف) مع لفظة « كان » .
(١٢) في (ف) : المحققين .
(١٣) في (م) : بل .

ابن عصفور [1] : وهو الظاهر إنمّا الخلافُ حيثُ لا يُقصدُ المبالغة وإن قُصِدتْ فبالاتفاق على أنّه لا تأويل ولا تقدير . وهذا] [2] الذي [3] قاله [4] ابن عصفور هو[5] الذي في ذهن أبي حيّان، ولكنّه نسِـي فتوهّم أنّ ابن عصفور قال : إنّه لا تأويل مطلقاً ، فمن هنا والله أعلم دخَلَ عليه الوهمُ . والذي ظهر لي أنّ الفارسيّ إنمّا لم يُجزِ في « فضلاً » الصفة لأنّه رآه [6] منصوباً أبداً، سواء كان ما قبله منصوباً كما في المثال أم [7] مرفوعاً كما في البيت أم [8] مخفوضاً ، كما في قولك : فلانٌ لا يهتدي إلى ظواهر النحو فضلاً عن دقائق البيان . فهذا منتهى القول في توجيه إعراب الفارسيّ، وأمّا تنزيلُه على المعنى [المراد] [9] فعسير [10]، وقد خُرِّجَ على أنّه من باب قوله :

على لاحبٍ لا يهتدى بمنارِه [11]

(١) هو علي بن مؤمن بن محمد بن علي المعروف بأبي الحسن بن عصفور النحوي الأشبيلي حامل لواء العربية في زمانه بالاندلس وصاحب كتاب الممتع في التصريف والمقرب وشارح أشعار الستة الجاهليين وغيرها توفي سنة ٦٦٣ هـ (انظر بغية الوعاة ٣٥٧). ولم أقف على قوله فيما توافر لدينا من مصادر .

(٢) زيادة من (م) و (ف) .

(٣) في الأصل (لكن) والمثبت من (م) و (ف) .

(٤) في الأصل (قال) والمثبت من (م) و (ف) .

(٥) في (ف) : وهو .

(٦) في (ف) : رآها .

(٧) في (م) : أو .

(٨) في (م) و (ف) : أو .

(٩) زيادة من (م) و (ف) .

(١٠) في الأصل : (فعسر) والمثبت من (م) و (ف) .

(١١) الشعر لأمرئ القيس في ديوانه ٦٦ وتمامه :

اذا سافه العود النباطي جرجرا

واللاحب : الطريق البين الذي لحبته الحوافر أي أثرت فيه فصارت فيه طرائق وآثار بينة . هذا أصله ثم يستعمل لكل طريق بين وخفي. لا يهتدى بمناره : أي ليس فيه علم ولا منار فيهتدى به. يصف أنه طريق غير مسلوك ، فلم يجعل فيه علم . وقوله : اذا سافه العود أي: إذا شمه المسن من الأبل صوت ورغا لبعده وما يلقى من مشقته. والنباطي منسوب الى النبط أشد الأبل واصبرها ، وقيل هو الضخم .

ولم يذكر أبو حيان[1] سوى ذلك . وقال : قدْ يسلّطون النفي على المحكوم عليه بانتفاء صفته ، فيقولون : ما قام [2] رجلٌ عاقل أي : لا رجل عاقل فيقومُ [3] ، ثم أنشد بيت امرئ القيس المذكور فقال [4] : ألا ترى أنّه لا يريد إثبات منار للطريق وينفي الاهتداء عنه ، إنّما [5] يريد نفيَ المنارِ فتنتفي الهدايةُ به ، أي : لا منار لهذا الطريق فيُهتَدى به . وقال الأفوَه الأودي :

بمهمه ما لا أنيس بـــه حسٌ فما فيه له من رسيس [6]

لا يريد[7] أنّ بهذا القفر أنيساً لا حِسّ له ، إنّما يريدُ [8] لا أنيس به فيكون له حِسٌّ وعلى هذا خرِّج « فما تنفعهم شفاعة الشافعين » [9] أي : لا شافع لهم فتنفعُهم شفاعته و« لا يسألون الناس إلحافاً » [10] أي : لا سؤال [لهم] [11] فيكون[12] إلحافاً قال : وعلى هذا يتخرّج [13] المثال المذكور ، أي : لا يملك درهماً فيفضل عن دينار له[14] ، وإذا انتفى ملكه لدرهم [15] كان انتفاء ملكه للدينار [16] أولى .

(١) لم يذكر اسم كتابة الذي ينقل منه وأغلب الظن أنه ارتشاف الضرب وهو كتاب ما زال مخطوطاً ولم نقف عليه .
(٢) في (ف) : ما جاء
(٣) في (م) و (ف) : أي رجل فيبنونه .
(٤) قوله (فقال) ساقط من (م) .
(٥) في (ف) : بل .
(٦) البيت في شعر الافوه الأودي وهو من قصيدة أولها :

أما ترى رأسي أزرى بـــه مأس زمان ذي انتكاس مؤوس

انظر الطرائف الأدبية ١٦ — ١٨ .
(٧، ٨) في (م) : « يريدون » .
(٩) سورة المدثر ٤٨
(١٠) البقرة ٢٧٣ .
(١١) زيادة من (ف) .
(١٢) في (م) : فيه .
(١٣) في (م) (يخرج)
(١٤) « له » ساقطة من (م) .
(١٥) في (م) : الدرهم .
(١٦) في (م) : الدينار .

قلتُ : وهذا الكلام الذي ذكره لا تحرير[1] فيه ، فإنّ الأمثلة المذكورة من بابين مختلفين وقاعدتين متباينتين ، أثرُ كلٍّ منهما غيرُ الأخرى[2] ثم أذكر أنّ [3] التخريج المذكور لا يتأتّى [4] على شيءٍ[5] منهما .

القاعدة الأولى : أنّ القضيّةَ السالبة لا تستلزمُ [6] وجود [7] الموضوع بل كما [8] تصدقُ مع وجوده تصدُقُ مع عدمِه ، فإذا قيل ما جاءني قاضي مكةَ ولا ابنُ الخليفة صدقتِ القضيةُ ، وإنْ لم يكنْ بمكة قاضٍ ولا للخليفة ابنٌ . وهذه القاعدة هي التي يتخرّج عليها « فما تنفعُهم شفاعةُ الشافعينَ » وبيت امرئ القيس ، فإنّ شفاعةَ الشافعين بالنسبة إلى الكافرين غيرُ موجودة يوم القيامة لأنّ الله تعالى لا يأذنُ لأحد في أن يشفع لهم لأنّه لا يأذنُ في ما لا ينفعُ ، لتعاليه عن العبث ، ولا يشفعُ أحدٌ عند الله إذا لم يأذن الله له [9] « من ذا الذي يشفعُ عنده إلاّ بإذنه »[10] وكذلك المنار غيرُ موجود[11] في اللاحب المذكور لأنّ المرادَ التمدُّحُ بأنّه [12] يقطعُ الأرضَ المجهولةَ[13] من غيرِها ويُهتدى به ، فغرضُه إنّما تعلّق بنفي وجود ما يُهتدى به في تلك[14] الطريق التي سلكها لا بنفي وجود الهداية عن شيءٍ [نُصِبَ][15] فيها للاهتداء به .

(١) في الأصل : لا تحريف ، والمثبت من (م) و (ف) .
(٢) في الأصل أميز كلا منهما عن الأخرى ، والمثبت من (م). وفي (ف) : الآخر بدل الإخرى
(٣) في (ف) : ثم تكرار .
(٤) في (م) : لا يأتي .
(٥) في (ف) : بشر .
(٦) في (ف) : لا تقتضي .
(٧) في (م) : وقوع .
(٨) في (م) : كل .
(٩) « له » ساقطة من (م) ومن (ف) .
(١٠) البقرة ٢٥٥ .
(١١) في (ف) : موجودة .
(١٢) في (م) : لأنه .
(١٣) في (م) : المذكورة .
(١٤) في (م) : ذلك .
(١٥) زيادة من (م) و (ف) .

وأمّا قول أبي حيّان وغيره : المراد لا شافعَ لهم فتنفعُهم شفاعتُه [1] ولا منار فيُهتدى [به][2] فليس بشيءٍ لأنّ النفيَ إنّما يتسلّط على المسند لا على المسند إليه ، ولكنّهم لما رأوا الشفاعةَ والمنارَ غير موجودين توهّموا أنّ ذلك من اللفظ فزعموا ما زعموا، وفرّق بين قولنا: الكلام صادق مع عدمِ المسند إليه: وقولِنا: إنّ الكلام اقتضى عَدَمَه .

القاعدةُ الثانية : أنّ القضية السالبة المشتملة على مقيّد [3] ، نحو : ما جاءني رجلٌ شاعرٌ تحتمل وجهين :

أحدُهما [4] : ان يكون نفيُ المسند باعتبار [5] القيد [6] فيقتضي المفهومُ في المثال المذكور وجودَ مجيء رجلٍ ما غيرِ شاعر وهذا هو الاحتمال الراجحُ المتبادرُ ألا ترى أنّه لو كان المرادُ نفيُه عن الرجل مطلقاً لكان ذكرُ الوصفِ ضائعاً، ولكان زيادةً في اللفظ ونقصاً في المعنى المراد .

الثاني : أن يكون نفيُه باعتبار المقيّد وهو الرجل ، وهذا احتمال، مرجوحٌ لايُصار إليه إلاّ بدليل [7] فلا مفهومَ حينئذٍ للقيد [8] لأنّه لم يَذْكره للتقييد بل ذُكرَ لغرض آخر كأنْ يكونَ المراد مناقضةً من أثبت ذلك الوصفَ فقال : جاءك رجلٌ شاعرٌ ، فأردتَ التنصيص [9] على نفي ما أثبتَه وكانَ [10] يرادُ التعريضُ [11] كما أردتَ في المثال المذكور ان تعرّضَ بمن جاءه رجلٌ شاعر.

---

(1) في (م) : شفاعة الشافعين .
(2) زيادة من (م) .
(3) في (م) مبتدأ .
(4) في (م) : الأول .
(5) في (م) : لاعتبار .
(6) في الأصل : المقيد ، والمثبت من (م) .
(7) في الأصل : لدليل . والمثبت من (م) و (ف)
(8) في الأصل : للتقييد . والمثبت من (م) و (ف) .
(9) في (م) : التبطيل .
(10) في (ف) :أوكان .
(11) « التعريض » ساقطة من (ف) .

وهذه هي (١) القاعدة التي يتخرّجُ (٢) عليها « لا يَسْأَلونَ الناسَ إلحافاً » فإنّ الإلحاف قيدٌ في السؤال المنفيّ ، والمراد من الآية والله أعلمُ نفي السؤال البتّةَ بدليل « يَحْسَبُهُمُ الجاهلُ أغنياءَ مِنَ التعفُّفِ » (٣) . والتعفُّف لا يُجامعُ المسألة ، ولكن أُريدَ بذكر الإلحاف ، والله اعلم ، التعريضُ بقومٍ ملحفين توبيخاً لهم على مسألتهم (٤) ، أو التعريض بجنس الملحفين وذمّهم على الإلحاف ، لأنّ نقيض الوصف (٥) الممدوح مذموم . والمثال المبحوث فيه متخرّج على هذه القاعدة فيما زعموا ، فإنّ فضلاً مقيِّد للدرهم ، فلو قُدِّر النفي مسلطاً على القيد اقتضى مفهومُه خلاف المراد ، وهو أنّه يملكُ الدرهم ولكنّه لا يملكُ الدينار ، ولمّا امتنع هذا تعيّن الحملُ على الوجه المرجوح (٦) ، وهو تسليط (٧) النفي على المقيدّ وهو الدرهم ، فينتفي الدينار ، لأنّ الذي لا يملكُ الأقلّ لا يملكُ الأكثر ، فإنّ المُرادَ بالدرهم ليس الدرهمَ العرفي ؛ لأنّه يجوز أنْ يملكَ الدينارَ من لا يملكهُ ، بل المرادُ ما يساوي من النقود درهماً فهذا توجيه التخريج .

وأمّا الاعتراض عليه فمن جهة أنّ القيد ليس نفسَ (٨) الدينار ، حتى يصير المعنى لا يملكُ درهماً فكيف [يملكُ] (٩) ديناراً وانّما القيد قوله فضلاً عن دينار ، والكلام لم يُسَقْ لنفي ملك الزائد على (١٠) الدينار بل لنفي ملكِ الدينارِ نفسِه ،

---

(١) في الأصل (من) والمثبت من (م) و (ف) .
(٢) في (ف) : يخرج .
(٣) البقرة ٢٧٣ .
(٤) في الأصل : صنيعهم . وفي (م) : مستفهم . والمثبت من (ف) .
(٥) في الأصل : لأن النقيض للوصف ، والمثبت من (م) و (ف) .
(٦) في (ف) : الوجه الأول والمرجوح .
(٧) في (م) : تسلط .
(٨) في (ف) : نفي .
(٩) زيادة من (ف) .
(١٠) في الأصل : عن والمثبت من (م) و (ف) .

ثم يلزمُ من [1] ذلك انتفاء ملكِ ما زاد عليه . والذي يظهرُ [2] لي في توجيه هذا الكلام أن يُقال انّه في الأصل جملتان مستقلتان ولكنّ الجملةَ الثانيةَ دخلها حذفٌ كثيرٌ ، تغييرٌ حصلَ الإشكالُ بسببه . وتوجيه [3] ذلك أن يكونَ هذا الكلامُ في اللفظ أو في التقدير جواباً لمستخبرٍ ، قال : أيملكُ فلانٌ ديناراً ؟ أو ردّاً على مخبرٍ ، قال : فلانٌ يملكُ ديناراً، فقيل في الجواب: فلان لا يملك درهماً . ثم استؤنف كلامٌ [4] آخر ، ولك في تقديره وجهان :

الأول [5] : أنْ يقَالَ [6] : أخبرتُك بهذا زيادة على [7] الإخبار عن دينار استفهمت عنه زيادة عن دينار [8] ، أو أخبرتُك بملكه له [9] ، ثم حُذفت جملة أخبرتُك بهذا وبقي معمولُها وهو فضلاً ، كما قالوا حينئذٍ الآن ، بتقدير كان ذلك حينئذٍ [10] واسمع الآن، فحذفوا الجملتين، وأبقوا من كلٍّ منهما معمولها [11] ، ثم حذف مجرور (عن) وجار (دينار) [12] ، وأدخلت عن الأولى على الدينار ، كما قالوا : ما رأيتُ رجلاً أحسن في عينه الكحلُ من زيد ، والأصل منه في عين زيد ، ثم حُذف مجرورُ من ، وهو الضمير ، وجارُّ العين وهو (في) ، ودخلت (من) على العين .

---

(١) في الأصل : عن ، والمثبت من (م) ، و (ف) .

(٢) في الأصل : ظهر ، والمثبت من (م) و (ف) .

(٣) في (ف) : ووجه .

(٤) في الاصل : استأنف كلاماً ، والمثبت من (م) و (ف) .

(٥) في (ف) : أحدهما .

(٦) في (ف): يقدر .

(٧) في الأصل : عن ، والمثبت من (م) .

(٨) قوله « زيادة عن دينار » غير موجود في (م) و (ف) ولعله من زيادات الناسخ .

(٩) في الأصل : وأخبرت بملك له . والمثبت من (م) و (ف) .

(١٠) قوله « حينئذ » ساقط من (م) .

(١١) في الأصل : معمولهما والمثبت من (م) و (ف) .

(١٢) في (ف) : الدينار .

الثاني : أنْ يقدّر [١] فضل [٢] انتفاء الدرهم عن فلان عن انتفاء الدينار عنه ، ومعنى ذلك أن يكون حالُ [٣] هذا المذكور في النفي معروفة عند الناس ، والفقيرُ إنّما يُنفى عنه في العادة ملكُ الأشياء الحقيرة لا ملكُ الأموال الكثيرة ، فوقوع نفي ملكِ الدرهم عنه في الوجود فاضلٌ عن وقوع نفيِ الدينار عنه ، أي : أكثر منه . وفضلاً على التقدير الأول حالٌ وعلى الثاني مصدرٌ وهما الوجهان اللذان ذكرهما الفارسيّ ، لكنّ توجيه الاعرابين مخالف لما ذكر [٤] ، وتوجيه المعنى مخالف لما ذكروا ، لأنّه [٥] انّما يتّضح تطابق اللفظ والمعنى على ما وجّهتُ لا على ما وجّهوا ، ولعلّ مَنْ لم يَقْوَ أنسهُ [٦] بتجوزات العرب في كلامها [٧] يقدحُ فيما ذكرتْ بكثرة الحذف ، وهو كما قيل :

إذا لم يكنْ إلاّ الأسنّةَ مركبٌ [٨] فلا رأي للمحتاج إلا ركوبُها

وقد بيّنتُ في التوجيه الأول أنّ مثل هذا الحذف والتجوّز واقع في كلامهم . قال أبو الفتح [٩] : قال لي [١٠] أبو علي: من عَرَفَ أَلِفَ ومن جهِل استوحش [١١]

(١) في (ف) : أن تقدر .
(٢) في (م) و (ف) : فضلا .
(٣) في (ف) : حالة .
(٤) في (ف) : ذكروا .
(٥) في (ف): وانه .
(٦) قوله « يقو أنسه » ساقط من (ف) .
(٧) في (ف) : كلامهم .
(٨) في (ف) : مركباً . وقد أضاف الناسخ في صدر البيت قبل قوله « إذا » لفظة « فهو » ولا ندري ما هي .
(٩) أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي النحوي اللغوي المتوفى سنة ٣٩٢ هـ .
انظر ترجمته في (انباه الرواة ٣٣٥/٢ وبغية الوعاة ٣٢٢ وتاريخ بغداد ٣١١/١١ وتاريخ ابن الأثير ٢١٩/٧ وابن خلكان ٣١٣/١ ودمية القصر ٢٩٧ وروضات الجنات ٤٦٦ وشذرات الذهب ١٤٠/٣ ومعجم الأدباء ٨١/١٢ ومرآة الجنان ٤٤٥/٢ ويتيمة الدهر ٨٩/١.
وقوله المذكور لم أقف عليه في كتب ابن جني المطبوعة .
(١٠) في (ف) : الاستاذ .
(١١) في (ف) : وحش .

[إعراب لغةً]

وأمّا الإعراب لغةً البيانُ[1] ونحوُه فيتبادر إلى الذهن فيه أوجه :

أحدها[2] : وهو[3] أقربُها تبادراً أن يكونَ على نزع الخافض ، والأصل الاعراب في اللغة البيانُ ، ويَشْهدُ لهذا أنهـّم قد يصرّحون بذلك أعني بأن يقولوا: [إنّ][4] الاعرابَ في اللغة البيانُ . وفي هذا الوجه نظر من وجهين .

الأول[5] : أن إسقاط الخافض من هذا[6] ونحوه ليس بقياس ، واستعمالُ مثل هذا التركيب مستمرٌ في كلام العَرب[7] .

الثاني : أنهـّم قد التزموا في هذه الألفاظ التنكيرَ ، ولو كانت على اسقاطِ الخافضِ لبقيتْ على تعريفها الذي كان عند وجود الخافض كما بقي التعريفُ في قوله :

تمرّون الديار ولم تعوجوا[8]

وأصله تمرّون[9] على الديار وبالديار . وقد يزاد على هذين الوجهين وجهان آخران :

الأول[10] : أنّه ليس في الكلام ما يتعلّق به هذا الخافضُ .

الثاني[11] : أنّ سقوطَ الخافضِ لا يقتضي النصبَ من حيث هو سقوطُ خافض ، بل من حيث أنّ العامل الذي كان الجار متعلقاً[12] به لمّا زال من اللفظ

(١) قوله « البيان » ساقط من (م) .
(٢) في (م) و (ف) : الأول .
(٣) قوله « وهو » ساقط من (ف) .
(٤) زيادة من (م) و (ف) .
(٥) في (م) و (ف) : أحدهما .
(٦) في (ف – بعد قوله « من هذا » – عبارة « ومن غيره » .
(٧) في (ف) « العلماء » بدل (العرب » .
(٨) الشعر لجرير في ديوانه ٥١٢/٢ برواية أخرى هي : أتمضون الرسوم ولا تحيا وتمامه :سلامكم علي إذن حرام
(٩) قوله : « تمرون » ساقط من (ف) .
(١٠) في الأصل : (أ) والمثبت من (م) و (ف) .
(١١) في الأصل (ب) والمثبت من (م) و (ف) .
(١٢) في (م) : متصلا .

ظهورُ [1] أثرهِ لزوال ما كان الخافض يعارضه [2][نصبَ] [3] ، فإذا لم يكن في الكلام ما يقتضي النصبَ من فعلٍ أو شِبهه ِ لم يَجُز النصبُ . ومن هنا كان خطأُ قول الكوفيين في ما زيدٌ قائماً : إنّ ما النافية لم ترفعِ الاسم ولم تنصبِ الخبر بل ارتفاعُ زيدٍ على أنّه مبتدأ ، ونَصْبُ « قائماً » على إسقاط الباء ، وهذان الوجهان لو صحّا لاقتضيا أن لا يجوز : الاعرابُ في اللغة البيانُ ، ولكن يُجيزُه على التعليق بأعني مضمرةً معترضةً بين المبتدأ والخبر . والفصل بالجملة الاعتراضية جائز اتفاقاً .

فإنْ قُلتَ فهلاّ [4] قدَّرتَ الجار المحذوفَ أو المذكورَ متعلقاً بالخبرِ [5] المؤخّر عنه فإنّ فيه معنى الفعل .

قلتُ : لفساده معنى وصناعة ، أمّا معنى فلأنّه [6] يصيرُ المعنى : الإعراب [7] البيانُ الحاصلُ في اللغة لا [8] البيانُ الحاصل في غير اللغة ، وليس المراد هذا .

وأمّا صناعة [9] ؛ فلأنّ [10] البيانَ ، ونحوَه مصادرُ [11] ، ولا يتقدّمُ على المصدر معمولُه ، ولو كان ظرفاً ، ولهذا قالوا في قول [12] الحماسي [13] :

---

(1) في الأصل : « ظهر » والمثبت من (م) و (ف) .
(2) لفظة « الخافض » ساقطة من (م) .
(3) زيادة من (م) و (ف) .
(4) في الأصل : « هلا » والمثبت من (م) و (ف) .
(5) في الأصل : الجزء ، والمثبت من (م) و (ف) .
(6) في الأصل وفي (م) : لأنه والمثبت من (ف) وهو الصحيح .
(7) في (م) : اعراب .
(8) من هنا الى قوله « وأما صناعة » ساقط من (م) ومنه الى قوله « وليس المراد هذا » ساقط من (ف)
(9) في (ف) وأما الصناعة فلأن الصناعة » .
(10) في الأصل : لأن . وزيادة الفاء اقتضاها القياس .
(11) في (ف) : من المصادر .
(12) في (ف) : في بيت الحماسي .
(13) هو شهل بن شيبان بن ربيعة الملقب بـ (الفند الزماني) . والبيت من قصيدة في حرب البسوس مطلعها :

صفحنا عن بني ذهل وقلنا القوم اخوان

انظر شرح ديوان الحماسة : للمرزوقي ٣٨/١ .

وبعض الحِلمِ عند[1] الجهل للذلّة اذعانُ

إنّ اللام متعلقةٌ باذعانٍ محذوف أبدلَ منه [2] الاذعان المذكور وليست متعلقةً بالاذعانِ المذكور. فإذا امتنعوا من ذلك حيث لم يظهر تأثيرُ [3] المصدرِ للنصبِ ولم يتجوّزوا [4] في الجار بالحذف فهم عن[5] تجويز التقديم عند وجود هذين [6] أبعد .

فإنْ قُلتَ هَبْ أنّ هذا امتنعَ حيثُ العاملُ [7] مصدرٌ لكنّه لا يمتنعُ[8] حيث هو وصف كقوله : الدليلُ لغةً المرشدُ .

قلتُ : بل يمتنعُ لأنّ اسم الفاعل [هنا][9] صلة الألفِ واللام أي : الدليلُ الذي يُرشدُ ، ولا يتقدّمُ معمولُ الصلةِ على الموصول ولو كان ظرفاً ، ولهذا يؤوّل قول الله ـ سبحانه وتعالى [10] : « وكانُوا فيه من الزّاهِدينَ » ، « إنّي لكما من الناصِحين » ، « إنّي لعملكم من القالين » [11] ولو قدّرنا « أل » في ذلك [12] لمحض التعريف كما يقول الأخفش [13] لم نخلص من الإشكال الثاني وهو فساد

---

(١) في (ف) : من .
(٢) في (م) : من .
(٣) في (م) : لم تظهر آثار .
(٤) في الأصل : ولم يجوزوا والمثبت من (م) و (ف) .
(٥) في (م) : عند .
(٦) في (م) : هاتين .
(٧) في الأصل : حيث الخبر والمثبت من (م) و (ف) .
(٨) في (م) : يمنع .
(٩) زيادة من (ف) .
(١٠) في (ف) : ولهذا تأولوا قوله تعالى .
(١١) سورة يوسف ٢٠ .
(١٢) في (ف) : ولو قدرنا ذلك .
(١٣) هو ابو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط المتوفى سنة ٢١٥ هـ .
انظر ترجمته في (أخبار النحويين البصريين ٥٠ وبغية الوعاة ٥٨٥ وتاريخ أبي الفداء ٢٩/٢ وابن خلكان ٢٠٨/١ وشذرات الذهب ٣٦/٢ وطبقات الزبيدي ٧٤ والفهرست ٥٢ ، ومراتب النحويين ٦٨ وإنباه الرواة ٣٦/٢) .

المعنى ، إذ المعنى حينئذٍ : الدليل الذي يُرشد في اللغة لا الذي يُرشد في غير اللغة . وأيضاً فإذا امتنع التعليقُ بالخبر حيث يكونُ الخبرُ مصدراً امتنع في الباقي لأنّ هذه الأمثلة باب واحد .

فإن قلت قُدِّر التعليقُ بمضافٍ محذوف أي : تفسيرُ الإعراب في اللغة البيانُ كما قالوا : أنت منّي فرسخان . على تقدير : بعدُك منّي فرسخان [١] . وقُدِّر مثلها[٢] في قولهم : الاسم مادلّ على معنى في نفسه ، أي ما دلّ على معنى باعتبار نفسه لا باعتبار أمرٍ خارج عنه ، فإنّه إذا لم يحمل على هذا اقتضى أن يكون معنى الاسم ، وهو المسمى [٣] موجوداً في لفظ الاسم وهو محال ، ولهذا [٤] يكون المعنى : شرحُ الإعراب باعتبار اللغة البيانُ .

قلتُ : هذا تقديرٌ صحيحٌ ولكن يبقى الإشكالان الأولان وهما أنّ إسقاط الجار ليس بقياس ، وأنّ التزام التنكير حينئذٍ لا وجه له .

الوجه الثاني : ان يكون تمييزاً وحينئذ فلا إشكال في التزام [٥] تنكيره[٦] ، ولكنه ممتنعٌ [٧] من جهة أنّ التمييز إمّا [٨] تفسير للمفرد كرطل زيتاً ،أو تفسير للنسبة كطاب زيدٌ نفساً ، وهنا لم يتقدّمْ نسبة البتة ، ولا اسم [٩] مبهمٌ [١٠] وضعاً .

---

(١) قوله : « على تقدير بعدك مني فرسخان » ساقط من (م) .
(٢) في الأصل وفي (م) : في مثلها . والمثبت من (ف)
(٣) قوله : « المسمى » ساقط من (م) .
(٤) في (م) و (ف) : ولذا .
(٥) في الأصل : « فلا يشكل التزام » والمثبت من (م) و (ف) .
(٦) في (ف) : تفسيره .
(٧) في (م) : يمتنع .
(٨) في (م) و (ف): هو .
(٩) في الأصل : والاسم ، والمثبت من (م) و (ف) .
(١٠) في (ف) : مبهماً .

فإنْ قلت : أليس الإعرابُ في الحدّ المذكور يحتملُ اللغويَّ والاصطلاحيَّ، فهو مبهم .

قلت[1] : الألفاظ المشتركة لا يجيء التمييز [2] باعتبارها ، لا تقول رأيتُ عيناً ذهباً [3] على التمييز . وسِرُّ ذلك أنّ المشتركَ موضوع للدلالة على ذاتِ المسمّى باعتبار حقيقتهِ ، وإنّما يجيء الإلبـاسُ لعـدمِ القريـنة أو للجهلِ [4] بها ، وأسماءُ العدد ونحوُها مما يُميّزُ ولم توضعْ [5] للذاتِ باعتبار حقيقتها التي تحصل بالتمييز فإنّه لا يُفهمُ من عشرين إلاّ عشرتان [6] من أيّ معدود كان ، فهو موضوعٌ على الابهام فافتقر إلى التمييز . والمشتَركُ [7] إنّما وُضع لمعيّن [8] ، والاشتراك إنما حصل [9] عند السامع .

فإن قلت : يمكنُ أن يكونَ من تمييز النسبة بأنْ يُقدَّرَ قبله مضاف ، أيّ : شرحُ الاعرابِ ، فيكونُ من باب أعجبني طيبُه أباً ، فإنّ كونَ أباً تمييزٌ إنمّا هو باعتبار قولك : طيبُه لا [10] باعتبار الجملة كُلّها .

قلتُ : تمييز النسبة الواقع بعد[11] المتضايفين لا يكونُ إلا فاعلاً في المعنى ، ثم قد يكونُ مع ذلك فاعلاً في الصناعة باعتبار الأصلِ فيكونُ محوّلاً عن المضاف[12]

(١) في الأصل : قلنا والمثبت من (م) و (ف) .

(٢) في (م) : لا يجيءُ اعراب التمييز .

(٣) في (م) : درهماً .

(٤) في (م) : وللجهل . وفي (ف) : أو الجهل .

(٥) في (م) و (ف) : لم يوضع .

(٦) في (ف) : عشرتين .

(٧) في (م) : والاشتراك .

(٨) في (م) : لمعنى .

(٩) في (م) : إنما وضع .

(١٠) في الأصل وفي (م) : ولا . والمثبت من (ف) .

(١١) في (ف : بين .

(١٢) في الأصل : المضاف اليه . والمثبت من (م) و (ف) .

نحو أعجبني طيبُ زيدٍ أباً ، إذا كان المرادُ الثناءَ على أبي[1] زيد ، فإنّ أصله أعجبني طيب أبي[2] زيد. وقد لا يكون كذلك فيكون صالحاً لدخول من نحو : لله درُّه فارساً ، وويحه رجلاً ، وويلَه إنساناً ، فإنّ الدرّ بمعنى الخير . والويحُ والويلُ[3] ، بمعنى : الهلاك ، ونسبتهما إلى الرجل نسبة الفعل إلى فاعله . ومنه : أعجبني طيبُ زيد أباً ، إذا كان الأبُ نفسَ زيد ، وتعلُّق الشرح بالاعراب ونحوه ، إنمّا هو تعلّق الفعل بالمفعول لا بالفاعل . ثم إنّا لا نعلم تمييزاً جاء باعتبار متضايفين حذف المضاف منهما .

الوجه الثالث : أن يكون مفعولاً مطلقاً ، والأصلُ[4] : الأعرابُ تغيير[5] الآخر لعامل اصطلحوا على ذلك اصطلاحاً ، ثم حُذفَ العاملُ واعتُرِضَ بالمصدر بين المبتدأ والخبر ، وهذا الوجه مردود أيضاً ، لأنّه ممتنعٌ في قولك : الإعرابُ ـ لغةً ـ البيانُ ، فإنّ اللغة ليست مصدراً ؛ لأنها ليست اسماً للحدث[6] ، ولهذا توصف[7] بما توصَفُ به الألفاظُ المسموعةُ ، فيقال : لغةٌ فصيحة، كما يقال : كلمةٌ فصيحة إسماً[8] للفظ[9] المسموع .

وزعم ابوعمرو بن الحاجب[10] رحمه الله في أماليه أنّ ذلك على المفعول المطلق وأنّه من[11] المصدر المؤكِّد لغيره؛ قال ذلك لأنّ معنى قولنا[12]: الاجماعُ لغةً

(١ ، ٢) في غير (ف) : أب .

(٣) « الويل » ساقطة من (ف) .

(٤) في الأصل : وأصل ، والمثبت من (م) و (ف) .

(٥) في الأصل : تغير ، والمثبت من (م) و (ف) .

(٦) في الأصل : لحدث ، والمثبت من (م) و (ف) .

(٧) في (م) : يوصف .

(٨) في الأصل وفي (م) : اسم والمثبت من (ف) .

(٩) في (م) : اللفظ .

(١٠) هو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس أبو عمرو الكردي المعروف بابن الحاجب المتوفى سنة ٦٤٦ هـ (انظر ترجمته في وفيات الأعيان ٤١٣/٢ وبغية الوعاة ٣٢٣) .
ولم نقف على كتابه الأمالي لنطلع على قوله

(١١) في الأصل (في) والمثبت من (م) و (ف) .

(١٢) في (ف) : قولك .

العزمُ : مدلولُ الاجماع ـ لغةً ـ العزم . والدلالة تنقسم إلى دلالةِ شرعٍ وإلى دلالةِ لغةٍ وإلى دلالةِ عُرفٍ. فلمّا كانت محتملة وذلك أحــدُ المحتملات كان مصدراً من باب المصدر المؤكد لغيره .

وفيما قاله نظر من وجهين :

الأول[1] : ما ذكرنا من أنّ اللغة ليست مصدراً ؛ لأنّها ليست اسماً للحدث[2].

الثاني[3] : أنّ ذلك لو كان مصدراً مؤكّداً لغيره، لكان[4] إنّما يأتي بعد الجملة، فإنّه لا يجوزُ ان يتوسّط ولا أن يتقدّم ؛ لأنّه[5] لا يقال زيدٌ حقاً ابني[6]، ولا حقاً زيدٌ ابني[7] ، وإنْ كان الزّجّاج[8] يجيزُ ذلك ، ولكنّ الجمهورَ على خلافه .

الوجه الرابع : أن يكون مفعولاً لاجله ، والتقدير تفسيرُ الاعراب لأجل الاصطلاح ، أي : لأجل بيان الاصطلاح . وهذا الوجه أيضاً لا يستقيم لأنّ المُنْتصِبَ[9] على المفعول له[10] لا يكون إلاّ مصدراً، كقمتُ إجلالاً له . ولا يجوز[11] : جئتك الماءَ والعشبَ ، بتقدير مضاف أي : ابتغاءَ الماء والعشب.

---

(١) في الأصل : ١ والمثبت من (م) و (ف) .

(٢) في الأصل : لحدث ، والمثبت من (م) و (ف) .

(٣) في الأصل : ٢ والمثبت من (م) و (ف) .

(٤) قوله : (لكان) ساقط من (ف) .

(٥) « لأنه » ساقطة من (م) و (ف) .

(٦) في (م) : زيد حقاً ابني .

(٧) قوله : « ولاحقاً زيد ابني » ساقط من (م) .

(٨) هو ابراهيم بن السري بن سهل ابو اسحاق الزجاج النحوي المتوفى سنة ٣١١هـ . انظر ترجمتـه في (انباه الرواة ١٥٩/١ وأخبار النحويين البصريين ١٠٨ وبغية الوعاة ١٧٩ وتاريخ بغداد ٧٩/٦ وتاريخ أبي الفدا ٧٢/٢ وابن خلكان ١١/١ وروضات الجنات ٤٤ وشذرات الذهب ٢٥٩/٢ وطبقات الزبيدي ١٢١ والفهرست ٦٠ ومراتب النحويين ٨٣ .

(٩) في (ف) : المنصوب .

(١٠) في (ف) : لاجله .

(١١) في (ف) : ولا يقال

الوجه الخامس : وهو الظاهر [1] أن يكون حالاً على تقدير مضاف إليه من المجرور ومضافين من المنصوب . والأصلُ تفسيرُ الاعرابِ موضوعُ أهل اللغة أو موضوعُ [2] أهلِ الاصطلاح ثم حُذِفَ المتضايفان على حدّ حذفهما في [3] قوله تعالى « فَقَبَضْتُ قَبْضَةً من أَثَرِ الرَّسولِ » [4] أي : من أثر حافرِ فرسِ الرسولِ . ولمّا أُنيبَ الثالثُ عما هو الحال بالحقيقة التزم تنكيرُه لنيابته عن لازم التنكير كما في قولهم [5] : « قضيّةٌ ولا أبا حسن لها » ، والأصلُ : ولا مثلَ أبي الحسن [6] لها . فلما أُنيبَ أبو الحسن عن « مِثْل » جُرِّدَ عن أداة التعريف. ولك أن تقول الأصلُ موضوعُ اللغة أو موضوعُ الاصطلاح على نسبة الوضع إلى اللغة وإلى [7] الاصطلاح مجازاً ، وحينئذ فلا يكون [8] فيه إلا حذفُ مضافٍ واحد ، ويصير نظيرَ قول العرب : « كنت أظنُّ العقربَ [9] أشدّ لسعة من الزنبور فإذا هو إياها [10] » على تأويل ابن الحاجب [11] فإنّه أعربَ إيّاها حالاً على أنّ الأصلَ [12] : فإذا هو موجود مثلها ،

(١) في الأصل : النظر والمثبت من (م) و (ف) .

(٢) في (م) : و .

(٣) في (ف) : من .

(٤) سورة طه ٩٦ .

(٥) في (ف) : كقولهم .

(٦) في (ف) : حسن .

(٧) في (م) : أو .

(٨) في (ف) : لا يكون .

(٩) في (ف) : أن العقرب .

(١٠) هذه العبارة جزء من المسألة الزنبورية التي تناظر فيها الكسائي وسيبويه وموضوعها هذه الجملة « قد كنت أظن أن العقرب أشد لسعاً من الزنبور فاذا هو هي أو فاذا هو إياها ». انظر المسألة بكاملها في الانصاف ٣٧٢/٢ .
وقد بسط ابن هشام الحديث في هذه المسألة في كتابه مغني اللبيب ١/ ٨٠ - ٨٤ وفيها قال : .. وأما فاذا هو اياها ان ثبت فخارج عن القياس واستعمال الفصحاء ، كالجزم بلن والنصب بلم والجر بلعل ، وسيبويه وأصحابه لا يلتفتون لمثل ذلك وان تكلم بعض العرب به .

(١١) انظر المغني ١ / ٩١ ، ٩٢ اذ بسط ابن هشام الحديث في نصب الضمير المنفصل في قولهم (فاذا هو إياها) وذكر توجيهات علماء النحو في ذلك وأشار الى رأي ابن الحاجب في أماليه وهو اعراب (اياها) حالا كما هو مثبت هنا .

(١٢) في (م) : على الأصل .

فحُذفَ الخبرُ كما حُذِفَ في : خرجتُ فإذا الأسدُ ،ثم حُذِفَ المضافُ وهو مِثْل ، وقام المضاف إليه مقامه فتَحوّلَ[1] الضميرُ المجرور ضميراً منصوباً ، بل تخريج ما نحن فيه على ذلك أسهلُ ،لأنّ لفظَ الضميرِ معرفةٌ[2]،فانتصابُه[3]، على الحال بعيد .

والظاهر[4] في المثال المذكور أنّه مفعول لفعل محذوف هو الخبرُ والتقدير فإذا هو يشبهها[5] ، ولـمّا حُذفَ الفعلُ انفصل الضميرُ أو أنّه الضمير[6] أو أنه هو الخبر كما في قول الأكثرين : فإذا هو هي ، ولكن أُنيبَ ضمير النصب عن ضمير الرفع[7] .

[اعراب خلافاً]

وأمّا قولُه يجوز كذا خلافاً لفلان ، فقد يقال :إنّه يجوز فيه وجهان :

الوجه الأول[8] : أن يكون مصدراً ، كما أنّ قولك : يجوز كذا اتفاقاً وإجماعاً بتقدير : اتفقوا على ذلك اتفاقاً وأجمعوا عليه اجماعاً .ويشكل على هذا أنّ فعله المقدّر إمّا اختلفوا أو خالفوا أو خالفت ، فإنْ كان اختلفوا أشكل عليه أمران :

الأول[9] : أنّ مصدرَ اختلف إنمّا هو الاختلاف لا الخلاف .

الثاني[10]: أنّ ذلك يأبى أن يُقال[11] بعده لفلان . وإن كان خالفوا أو خالفتُ

(١) في (ف) : فحول .
(٢) في الأصل : اللفظ الضمير وفي (م) : اللفظ معرفة والمثبت من (ف).
(٣) في (ف) : فانتباهه .
(٤) في الأصل : والنظر والمثبت من (م) و (ف) .
(٥) في (م) : شبهه ، وفي (ف) : يشبهه .
(٦) قوله : « أو أنه الضمير » ساقط من (ف) .
(٧) في (ف) : ولكن أنيب ضمير غير الرفع .
(٨) في (م) و (ف) : الأول .
(٩) في الأصل : ١ والمثبت من (م) و (ف) .
(١٠) في الأصل : ٢ والمثبت من (م) و (ف) .
(١١) في الأصل : يقول ، والمثبت من (م) و (ف) .

أشكلَ عليه أنّ خالفَ لا يتعدّى باللام بل بنفسه. وقد يُختارُ هذا القسمُ ويُجاب عن هذا الاعتراض بأنْ يقال: تُقَدَّرُ[1] اللامُ مثلها في: سَقياً له أي: متعلقاً[2] بمحذوف تقديره أعنى له أو إرادتي له. ألا ترى أنّها لا تتعلقُ بسقياً لأنّ سقياً[3] يتعدّى بنفسه.

الوجه الثاني: أن يكون حالاً والتقدير أقول [ذلك][4] خلافاً لفلان أي: مخالفاً[5] له. وحَذْفُ القولِ كثير جداً حتى قال أبو علي[6]: « هو من حديث البحر قل ولا حرج » ودَلّ على هذا العامل أنّ كل[7] حُكمٍ ذكرَه المصنفون فهم قائلون به، وكأنّ القولَ مُقَدَّرٌ قبل كلّ مسألةٍ. وهذه العِلةُ قريبةٌ من العِلّة التي ذكروها[8] لاختصاصهم الظروفَ بالتوسعِ فيها، وذلك أنّهم[9] قالوا: إنّ الظروف منزّلةٌ من الأشياء منزلةَ أنفسها، لوقوعها فيها، وإنّها لا تنفكُّ عنها، والله سبحانه وتعالى — أعلم.

[اعراب أيضاً]

وأمّا قوله: قال أيضاً، فاعلمْ أنّ: أيضاً، مصدر آض، وآضَ فعلٌ مستعملٌ له[10] معنيان:

(١) في الأصل: هذه، والمثبت من (م) و (ف).
(٢) في الأصل: متعلقة، والمثبت من (م) و (ف).
(٣) في الأصل: سقى، والمثبت من (م) و (ف).
(٤) زيادة من (ف).
(٥) في (م): مخالفة.
(٦) لم أقف على قول أبي علي مع كثرة بحثي عنه.
(٧) « كل » ساقطة من (ف).
(٨) في (ف): ذكرناها.
(٩) في (م): أن.
(١٠) في الأصل: يستعمل وله، والمثبت من (م) و (ف).

احدُهما [1] : رَجَعَ فيكون تاماً . قال صاحبُ المحكم[2] : وآض إلى أهله رَجَع إليهم انتهى . وكذا قال ابنُ السكِّيت[3] وغيرهما وهذا هو المستعملُ مصدره هنا .

الثاني [4] : صار ، فيكون ناقصاً عاملاً عملَ [5] (كان) ذكره[6] ابن مالك[7] وغيرُه[8] وأنشدوا قول الراجز[9] :

رَبيّتُه حتّى إذا تمعددا
وآضَ نهداً كالحصان أجردا
كان جزائي[10] بالعصا أن أُجلَدا

ورواه الجوهري[11]: وصار نهداً . يُقال : تَمعْددَ الغلامُ : إذا شبَّ وغلُظ .

(١) في الأصل : ١ والمثبت من (م) و (ف) .

(٢) هو ابن سيده علي بن اسماعيل الأندلسي الضرير صاحب المحكم والمخصص ولد سنة ٣٩٨ هـ وتوفي سنة ٤٥٨ هـ انظر ترجمته في (الصلة ٢/٣٩١ – ٣٩٣ وطبقات الأمم ٧٧ وجذوة المقتبس ٢٩٣ – ٢٩٤ والديباج المذهب ٢٠٤–٢٠٥ ووفيات الأعيان ١/٤٣١ وانباه الرواة ٢/٢٢٥–٢٢٧ ومطمح الأنفس ٦٠ ونكت الهميان ٢٠٤ – ٢٠٥ وبغية الوعاة ٣٢٧ وغيرها .

(٣) جاء في الصحاح (أيض) : قال ابن السكيت : آض يئيض أيضاً أي عاد، يقال آض فلان الى أهله أي رجع .

(٤) في الأصل : ٢ ، والمثبت من (م) و (ف) .

(٥) قوله (عمل) ساقط من (ف) . (٦) في (ف) : ذكر .

(٧) هو ابوعبدالله جمال الدين محمد بن عبدالله بن محمد بن عبدالله بن مالك الطائي الجياني الشافعي النحوي نزيل دمشق المتوفى سنة ٦٧٢ هـ . صاحب الخلاصة الألفية ولامية الأفعال واكمال الأعلام بتثليث الكلام وغيرها من كتب النحو واللغة . انظر ترجمته في (نفح الطيب ٧/٢٨٠ وطبقات الشافعية ٥/٢٥٧ وبروكلمان ١/٢٩٨ ودائرة المعارف الاسلامية م١ العدد ٥ ص ٢٧٢ وما بعدها) .
قال ابن مالك في التسهيل ٥٣ « ويلحق بها – أي بـ « صار » – ما رادفها من آض وعاد وآل ورجع وحار واستحال وتحول وارتد » .

(٨) أنظر الصحاح واللسان « أيض » .

(٩) هو العجاج الراجز المعروف . ورد ذلك في التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ٣٤٥. والاشطار في ملحق ديوانه (طبعة لا يبزك) ص ٧٦ .

(١٠) في (ف) : جزار .

(١١) لم نقف على رواية الجوهري في الصحاح في المواد « معد » و «جرد» و « عدد » و « جلد » ، ولعل الراوي شخص آخر .

والنّهدُ : عظيم[1] الجسم من الخيل ، وانّما يُوصفُ به الإنسانُ على وجه التشبيه . والأجردُ : الذي لا شعر عليه . وانتصابُ – أيضاً – في المثال [2] المذكور ليس على الحال من ضميرِ قال ، كما توهّمه ، جماعةٌ من الناس، فزعموا أنّ التقدير : وقال – أيضاً – ، أي : راجعاً إلى القول . وهذا لا يَحْسُنُ تقديرُه الاّ إذا كان هذا القولُ إنّما صدرَ من القائلِ بعد صدور القولِ السابقِ ، حتى يصحَّ أن يُقالَ إنّه قال راجعاً إلى القول بعد ما فرغ منه، وليس ذلك بشرط في استعمال أيضاً، ألا ترى أنّك تقول : قلتُ اليوم كذا[3] ، وقلتُ أمسِ أيضاً ، وكذلك تقول : كتبتُ اليومَ ، وكتبتُ أمسِ أيضاً [4] .

والذي يظهر لي أنّه مفعولٌ مطلقٌ حُذِفَ عامله، أو حالٌ حُذِفَ عاملُها وصاحبُها ، وذلك أنّك قلت: قال فلانٌ ،ثمّ استأنفتَ جملةً ، فقلت : أرجعُ إلى الإخبار رجوعاً ولا أقتصرُ على ما قدّمتُ ، فيكون مفعولاً مطلقاً . أو التقدير[5]: أُخبرُ – أيضاً – أو أحكي أيضاً ، فيكون حالاً من ضمير المتكلّم . فهذا هو الذي يستمرُّ في جميع المواضع .

ومما يؤنسك بما ذكرتُه [6] من أن العاملَ محذوفٌ أنّك تقول :عنده مالٌ

---

(١) في (ف) : العظيم .

(٢) قوله « المثال » ساقط من (ف) .

(٣) في (ف) : كذلك .

(٤) من قوله : « وكذلك تقول » إلى قوله « أيضاً » ساقط من (ف) .

(٥) في (ف) : والتقدير .

(٦) في (م) : ذكرت . وفي (ف) : « ومما يشهد لما ذكرته » .

وأيضاً علِمٌ ، فلا يكون قبلها ما يَصْلُحُ [1] للعمل فيها، فلا بُدّ حينئذٍ من التقدير . وعلى ذلك قال الشاطبي[2] رضي الله عنه وقد ذكر أنّه لا يُدغَمُ الحرف إذا كان تاء متكلّم أو مخاطب أو منوناً أو مشدّداً .

ككُنتَ تُراباً أنت تكرَهُ واسعٌ   عليمٌ وأيضاً تمّ ميقات مثّلا

قال ابو[3] شامة [4] رحمه الله تعالى: قولُه وأيضاً أي: أمثّلُ النوعَ الرابعَ ولا اقتصرُ على تمثيل الأنواع الثلاثة ، وهو مصدر آض : إذا رَجَع . انتهى كلامُه .

فأيضاً على تقدير[5] حال . من ضمير أمثّل الذي قدّره .

واعلم أنّ هذه الكلمة انمّا تستعملُ مع ذكر شيئين بينهما [6] توافقٌ ويُمكنُ استغناءُ كلٍّ منهما عن الآخر ، فلا يجوز : جاء زيدٌ أيضاً إلا أنْ يتقدّم ذكر شخصٍ آخر ، أو تدلُّ عليه قرينةٌ ، ولا جاء زيدٌ ومضى عمرو أيضاً : لعدم التوافق ، ولا اختصم زيدٌ وعمر أيضاً لأنّ أحدهما لا يستغني عن الآخر .

[إعراب هلُمّ جرّاً]

وأمّا قوله هلُمّ جرّاً فكلامٌ مستعملٌ في العُرف كثيراً ، وذكره الجوهري في صحاحه فقال في (فصل الجيم من باب الراء) : وتقول كان ذلك عامَ كذا وهلُمّ

(١) في (م) و (ف) : يصح .

(٢) هو القاسم بن فيرة بن أبي القاسم الشاطبي المقرى النحوي الضرير كان عالماً إماماً فاضلا بالنحو والقراءات والتفسير والحديث . انظر ترجمته في بغية الوعاة ٣٧٩ والديباج المذهب ٢٨٤ وروضات الجنات ٥٢٨ ونفح الطيب ٣٣٤/١ وشذرات الذهب ٣٠١/٤ ونكت الهميان ٣٤٩ ووفيات الأعيان ٤٢٢/١ ومعجم الأدباء ٢٩٣/٦ . وغيرها .

(٣) في (ف) : ابن .

(٤) هو عبدالرحمن بن إسماعيل بن ابراهيم بن عثمان شهاب الدين الدمشقي الشافعي المشهور بأبي شامة لشامة كبيرة كانت على حاجبه الايسر . اعتنى بالحديث واتقن الفقه ودرس وافتى وبرع في العربية . له مصنفات كثيرة في فنون مختلفة ، توفي سنة ٦٦٥ هـ .
انظر ترجمته في بغية الوعاة ٢٩٧ .

(٥) قوله « على تقدير » ساقط من (م) .

(٦) في (م) : فيهما .

جرّاً إلى اليوم . هذا جميع ما ذكر . وذكر الصغاني [1] في عبابه [2] . ما ذكره صاحب الصحاح ولم يزد عليه . وذكر [ابو بكر] [3] ابن الأنباري [4] هَلُمَّ جرّاً في كتاب الزاهر وبسط القول فيه وقال : معناه : سيروا على هينتكم ، أيّ : تثبتوا في سيركم ولا تُجهدوا أنفسكم [ولا تشقّوا عليها] [5]، قال : وهو مأخوذ من الجرّ وهو أن تُتْركَ الابلُ والغنم ترعى في السير [6] . قال الراجز [7]

لطالما جَرَرْتُكُنّ [8] جــرّاً حتى نوى الأعجفُ واستمرّا
فاليومَ لا آلــو الرِّكابَ شــرّاً [9]

قلت : الأعجفُ الهزيل، ونوى : صار له نَيٌّ بفتح النون وتشديد الياء وهو الشحمُ ، وأمّا النِيءُ بكسر النون وبالهمزة بعد الياء الساكنة [10] فهو اللحمُ الذي الذي لم ينضج [11] . واستمرَّ . كأنّه استفعل من المِرّة بكسر الميم: وهو القوّة ، ومنه قوله تعالى : « ذو مِرّة » [12] .

قال : وفي انتصاب جرّاً ثلاثة أوجه .

(١) هو الحسن بن محمد بن الحسن الصغاني المتوفى سنة ٦٥٠ هـ صاحب العباب والتكملة وهما من المعجمات المشهورة وقد حقق الشيخ محمد حسن آل ياسين العباب وصدر منه الى الآن جزءان هما باب الهمزة وباب الطاء . صدر الجزء الأول عن مطبعة المعارف العراقية وصدر الجزء الثاني عن وزارة الثقافة والاعلام .

(٢) قوله « في عبابه » ساقط من (ف) .

(٣) زيادة من (ف) .

(٤) هو محمد بن القاسم ولد سنة ٢٧١ هـ وتوفي سنة ٣٢٨ هـ ، وهو عالم له معرفة بعلوم القرآن والحديث واللغة والنحو والشعر . انظر ترجمته في أنباه الرواة ٢٠٣/٣ ومعجم الأدباء ٣٠٧/١٨ وطبقات النحويين واللغويين ١٥٣ ونزهة الألباء ٣٦٧ وغيرها .

(٥) زيادة من الزاهر لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري ٤٧٦/١ .

(٦) انظر الزاهر ٤٧٦/١ فقد جاء فيه : «أخذ من الجر في السوق وهو أن تترك الابل والغنم ترعى في السير»

(٧) لم نقف على اسم الراجز .

(٨) في (ف) : « جور يكون » .

(٩) في الأصل « سبرا » وأشار الناشر إلى أن الكلمة وردت كذلك في النسختين اللتين نقل منهما . وفي (ف) « سيرا » والمثبت من الزاهر ٤٧٦/١ . وكذافي لسان العرب لابن منظور مادة (جرر)

(١٠) في (ف) : بعد ياء ساكنة .

(١١) في (ف) : لم يطبخ .

(١٢) سورة النجم ٦ .

الأول [1] : أن يكون مصدراً وُضِع موضع الحال ، والتقدير هَلُمّ جارّين أي : متثبتين .

الثاني [2] : أن يكون على المصدر لأنّ في هَلُمَّ معنى جرَّ فكأنّه قيل جرّوا جرّاً ، وهذا على قياس قولك : جاء زيدٌ مشياً ، فإنّ البصريين يقولون تقديره ماشياً ، والكوفيون يقولون : المعنى مشى [3] مشياً .

وقال بعض النحويين [4] : جرّاً نصبٌ على التفسير [5] انتهى كلامُ أبي بكر [6] ملخصاً .

وقال أبو حيان في « الارتشاف » [7] : وهلمّ جرّاً معناه : تعال على هينتَك متثبّتاً [8] ، وانتصاب جرّاً على أنّه مصدر في موضع الحال أيّ: جارّين قاله البصريون .

وقال الكوفيون : مصدر لأنّ معنى هَلُمّ : جرّ ، وقيل انتصب [9] على التمييز ، وأوّل من قاله عابد بن يزيد :

فإن جاوزتُ مقفرةً رمتْ بي ... إلى أخرى كتلك هلمَّ جرّا

وقال آخر من تغلب :

المطعمين لدى الشتا ... ء سدائفاً مل نيب [10] غُرّا

(١) في الأصل : ١ ، والمثبت من (م) و (ف) .
(٢) في الأصل : ٢ ، والمثبت من (م) و (ف) .
(٣) في (ف) : يمشي .
(٤) في (ف) : النحاة :
(٥) في (ف) التمييز .
(٦) انظر الزاهر ٤٧٦/١ .
(٧) هو ارتشاف الضرب من لسان العرب وهو مختصر شرح أبي حيان الكبير على تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لأبي عبدالله محمد بن مالك الطائي الذي سماه : التذييل والتكميل . «الارتشاف ما يزال مخطوطاً .
(٨) قوله « متثبتاً » ساقط من (ف) .
(٩) في (ف) : انتصابه .
(١٠) قوله « مل نيب » ساقط من (ف) .

في الجاهليـــة كـــان ســـؤ ددُ وائلٍ [1] فهلمَّ جَـــرّاً

انتهـــى .

وبعد فعندي توقف في كون هذا التركيب عربياً محضاً والذي رابني منه[2] أمور .

الأول [3] : أنّ إجماع النحويين منعقد[4] على[5] أنّ لهلُمَّ معنيين : أحدهما[6] : تعالَ ، فتكون قاصرة كقوله تعالى : « هَلُمَّ إلينا [7] » أي : تعالوا الينا ، الثاني[8] : أحْضِرْ ، فتكون متعدية ، كقوله تعالى « هَلُمَّ شُهداءَكم[9] » أي : أحضروهم . ولا امتناع لأحدِ المعنيين هنا[10] .

الثاني [11] : أنّ اجماعهم منعقد على [12] أنّ فيها لغتين حجازية وهي التزام استتار ضميرها فتكون اسم فعل ، وتميمية : وهي أن يتّصل بها ضمائر الرفع البارزة فيقال : هلمّا وهلمّي وهلمّوا ، فتكون [حينئذ [13]] فعلاً ولا نعرف لها موضعاً أجمعوا فيه على التزام كونها اسم فعل [14] ولم يقلْ أحدٌ : إنّه سمع [15] هلمّا جرّاً ولا هلمّي جرّاً ، ولا هلموا جرّاً .

---

(١) قوله « وائل » ساقط من (ف) .

(٢) في (ف) : فيه .

(٣) في (ف) : احدها .

(٤) في (ف) : « ان جماعة من النحويين واللغويين اجماعهم منعقد » .

(٥) قوله (على) ساقط من (ف) .

(٦) في الأصل : ١ والمثبت من (م) و (ف) .

(٧) سورة الأحزاب ١٨ .

(٨) في الأصل : ٢ والمثبت من (م) و (ف) .

(٩) سورة الأنعام ١٥٠ .

(١٠) قوله (هنا) ساقط من (ف) .

(١١) في الأصل : ٢ ، والمثبت من (م) و (ف) .

(١٢) قوله (على) ساقط من (ف) .

(١٣) زيادة من (ف) .

(١٤) في (ف) : انها اسم فعل .

(١٥) قوله (الثاني) ساقط من (ف) .

الثالث: أنّ تخالفَ الجملتين المتعاطفتين بالطلب والخبر، ممتنع أو ضعيفٌ [1]، وهو لازم هنا، إذا قلت: كان ذلك عام كذا وهلمّ جرّاً.

الرابع: أنّ أئمة اللغة المعتمد عليهم لم يتعرّضوا لهذا التركيب، حتى صاحب المحكم مع كثرة استيعابه وتتبعِه، وإنمّا ذكره صاحب الصحاح[2]، وقد قال أبو عمرو ابن الصلاح في شرح مشكلات الوسيط[3]: إنّه لا يقبل ما تفرّد به، وكان عِلّةُ ذلك[4] ما ذكره في أول كتابه من أنّه ينقل عن العرب الذين سَمِع منهم فإنّ زمانَه كانت اللغة [5] فيه قد فسدت. وأما صاحب العُباب[6] فإنّه قلّد صاحب الصحاح فنسخ كلامه. وأمّا ابن الانباري فليس كتابُه موضوعاً لتفسير الألفاظ المسموعة من العرب، بَل وضعه أنْ يتكلّمَ على ما يجري في [7] محاورات الناس، وقد يكونُ تفسيره له على تقدير، أنْ يكون عربياً، فإنّه لم يصرّحْ بأنه عربيّ. وكذلك لا أعلمُ أحداً [8] من النحاة تكلّم عليها غيره.

(١) في (ف) : وضعيف .

(٢) انظر مادة (جرر) فقد جاء فيها : «وتقول كان ذلك عام كذا وهلم جرا إلى اليوم» .

(٣) هو أبو عمرو بن عثمان بن عبد الرحمن بن الصلاح الشهرزوري المتوفى سنة ٦٤٣ ﻫ وكتابه شرح على الربع الأول من كتاب الوسيط في الفروع للامام أبي حامد محمد بن محمد الغزالي الشافعي المتوفى سنة ٥٠٥ ﻫ انظر كشف الظنون ٢/٢٠٠٨ – ٢٠٠٩ .

(٤) في الأصل : على ذلك ، والمثبت من (ف) .

(٥) في (ف) : اللغات .

(٦) في (ف) اللباب . وصاحب العباب محمد بن الحسن الصغاني المتوفى سنة ٦٥٠ ﻫ .

(٧) في الأصل : من والمثبت من (ف) .

(٨) ابن هشام يشكك في عربية « هلم جرا » ويعده من المولدات وهو هنا يستأنس بقول أبي عمرو بن الصلاح في كتابه شرح مشكلات الوسيط الذي يرد فيه على الجوهري ، فأبو عمرو يرى أن الجوهري تفرد بهذا القول في معجمه وهو ينقل عن العرب الذين سمع منهم في زمانه الذي فسدت اللغة فيه ، ويرى أيضاً أن الصغاني في العباب نقل التعبير مقلداً الجوهري في ذلك . وقد أشار الزبيدي في التاج الى أن الصحاح والقاموس وأكثر مصنفات اللغة ذكرت التعبير على أنه من كلام العرب وذكر أيضاً أنه جاء في الحديث في غير موضع ، ونقل عن شيخه ابن الطيب الفاسي تردد ابن هشام فيه وتعقب أبي عبدالله الراعي له في بعض كتبه التي وضعها لرد كلامه وأشار ابن الطيب الى أنه ألف رسالة مستقلة فيه .
(أنظر مادة (جرر) من التاج) .

ولخص أبو حيان في الارتشاف (1) أشياء من كلامه ووهم فيها (2) . فإنه ذكر أن الكوفيين قالوا: إن جرّاً مصدر ، والبصريون قالوا: إنه حال وهذا يقتضي أن الفريقين تكلموا في إعراب ذلك وليس كذلك، وإنما قال أبو بكر : إن قياس إعرابه(3) على قواعد البصريين أن يقال: إنه حال، وعلى قواعد الكوفيين أنْ يقال: إنه مصدر ، هذا معنى كلامه. وهذا هو الذي فهمه [عنه](4) ابو القاسم الزجاجي (5) وردّ عليه فقال البصريون لا يُوجبون في نحو ركضاً من قولك: «جاء زيدٌ رِكضاً»، أن يكون مفعولاً مطلقاً بل يجيزون أن يكون التقدير : جاء زيدٌ يركضُ رِكضاً ، فكذلك يجوز على قياس قولهم : أنْ يكون التقدير : هَلُمَّ تجرُّ جرّاً ، انتهى .

ثم قول(6) أبي بكر : معناه سيروا على هينَتِكم أي: اثبتوا في سيركم فلا(7) تجهدوا أنفسكم معترض من وجهين .

احدهما (8) : أنّ فيه(9) إثباتَ معنى لم يُثبتْه لها أحدٌ .

الثاني(10) : أنّ هذا التفسير لا ينطبق على المراد بهذا التركيب، فإنه إنما يرادُ به استمرار ما(11) ذُكِرَ قبله من الحكم . فلهذا قال صاحب الصحاح(12): وهَلُمَّ جرّاً إلى الآن .

---

(1) ارتشاف الضرب من لسان العرب .

(2) في الأصل : فيه ، والمثبت من (ف) .

(3) في (ف) : قياسه .

(4) زيادة من (ف) .

(5) هو أبو القاسم عبدالرحمن بن اسحاق نحوي مشهور له مؤلفات كثيرة منها الجمل والايضاح توفي سنة ٣٣٧ هـ انظر ترجمته في بغية الوعاة ٢٩٧ وانباه الرواة ١٦٠/٢ ووفيات الأعيان ٣٤٩/١ وتاريخ ابن عساكر ٤٣٢/٩ وطبقات اللغويين والنحاة ١٢٩ والنجوم الزاهرة ٣٠٢/٣ وشذرات الذهب ٣٥٧/٢ وروضات الجنات ٤٢٥ ونزهة الالباء ٣٧٩ وغيرها.
انظر قائمة مصادر ترجمته في كتاب الزجاجي لمازن المبارك ص ٧٦ .

(6) في (ف) : قال .

(7) في (ف) : ولا .

(8) في الأصل : ١ ، والمثبت من (م) و (ف) .

(9) في (ف) : فيها .

(10) في الأصل : ٢ والمثبت من (م) و (ف) .

(11) في الأصل : استمر أو ما ذكر . والمثبت من (ف) .

(12) مادة (جرر) .

وقول أبي حيّان: معناه تعالَ على هيئتكم عليه أيضاً اعتراضان :

أحدُهما[1] : انّه تفسير لا ينطبق على المراد .

الثاني[2] : في إفراده[3] تعالَ مع أنّه خطاب للجماعة ، وكأنّه توهّمَ تعال[4] اسمَ فعل . واسم الفعلِ لا تلحقُه ضمائر الرفع البارزة . وقد توهّم ذلك بعضُ النحويين [5] فيها وفي هات ، والصوابُ أنّهما فعلان بدليل الآية و[هو][6] قوله تعالى : « قل هاتوا برهانكم »[7] وقول الشاعر[8] :

إذا قلتُ هاتي نوّليني[9] تمايلتْ

وقوله : لأنّ[10] هلُمَّ في معنى جرّوا منقول من كلام ابن الانباري هوخطأٌ منه انتقده عليه الزجاجي في مختصره[11] ، وقال : لم يقلْ أحدٌ أنَّ هلُمَّ في معنى جرّوا . وفيه دليل على ما قدّمته من أنَّ الاعرابين المذكورين لم يقلْهما البصريون و[لا][12] الكوفيون ، وإنمّا قالهما ابن الأنباري قياساً على قولهما في جاء زيدٌ ركضاً.

وتقديرُ البيت الأول : فإنْ تجاوزتُ أرضاً[13] مقفرةً أي ليس بها أنيس رمتْ بي تلك الأرضُ المقفرةُ إلى [أرض][14] أخرى مقفرة كتلك الأرض المقفرة .

(١) في الأصل : ١ ، والمثبت من (م) و (ف) .
(٢) في الأصل : ٢ ، والمثبت من (م) و (ف) .
(٣) في (ف) : افراده .
(٤) قوله : « وكأنه توهم تعال » تصحف في (ف) على الصورة الآتية : « وانما يقال » .
(٥) في (ف) : النحاة .
(٦) زيادة من (ف) .
(٧) البقرة ١١١ والانبياء ٢٤ والنمل ٦٤ .
(٨) هو امرؤ القيس بن حجر الكندي . والشطر في ديوانه ١٥ وهو من معلقته المشهورة ، وتمامه :
علي هضيم الكشح ريا المخلخل
(٩) في (ف) : ناوليني .
(١٠) قوله « لأن » ساقط من (ف) .
(١١) مختصر الزاهر مخطوط لحد الآن .
(١٢) زيادة من (ف) .
(١٣) في (ف) : أيضاً .
(١٤) زيادة من (ف) .

وجواب الشرط إمّا «رمت بي» ، أو في البيت بعده إنْ كانت رمت صفة لمقفرة[1] .

وأمّا البيتان الآخران فمعناهما[2] الثناء على قوم بالمكرم والسيادة . والعربُ تمدحُ بالاطعام في الشتاء لأنّه[3] زَمَنٌ يقلُّ فيه الطعامُ ويكثرُ الأكلُ لاحتباسِ الحرارة في الباطن .

والسداتفُ : جمعُ سديفة وهي مفعول للمطعمين[4] ، ومعناها[5] : شرائح سنام البعير المقطّع وغيره مما غلب[6] عليه السمن .

وقوله : مل[7] نيب ، أصله من النِّيب جمع ناب وهي الناقةُ سُمِّيتْ بذلك لأنّه[8] يُستَدَلُّ على عمرها بنابها ، وحُذِفَ نونُ[9] مِنْ ، لأنّه أراد التخفيف حين التقى المتقاربان وهما النون واللام ، وتعذّرَ الادغامُ لأنّ اللام ساكنة . ونظيره وقولهم في بني الحارث : بَلحارث ، وهو شاذ . والذي في البيت أشذُّ منه لأنّ شرط هذا الحذف أن لاتكون اللامُ مُدغمةً فيما بعدها ،فلا يُقال في بني النجار وبني النّضير بنجّار وبنَضير .[10] وعلّل ابن[11] جنّي[12] ذلك بكراهة توالي الاعلالين فاناللام قد أُعلّت بادغامهافيما بعدها فمتى أُعلّت النُّونُ التي قبلها بالحذف توالى الإعلالان[13] . وقد يُرَدُّ بأنّ ذلك إنّما يُتَجنّبُ فيالكلمة الوحدة .

(١) من قوله « وجواب الشرط » إلى قوله « لمقفرة » ساقط من (ف) .
(٢) في (ف) : فمعناهم .
(٣) في (ف) : فانه .
(٤) في (ف) : المطعمين .
(٥) في (ف) : وهي .
(٦) في (ف) : يغلب .
(٧) قوله « مل » ساقط من (ف) .
(٨) في (ف) : لأنها .
(٩) في (ف) : مجرور .
(١٠) في (ف) زيادة « لا » قبل قوله بنضير .
(١١) في (ف) : وقال .
(١٢) لم أقف على قول ابن جني في كتبه المختلفة .
(١٣) في (ف) : الإعلال .

ويُجَاب بأنّ كُلاً من المتضايفين والجار والمجرور كالكلمة الواحدة وأُعطيا[1] حكمها .

وقوله : غُرّا حال من النِّيب ، وهو جمع غرّاء كحمراء وسوداء وسود . وفي الجاهلية خبر كان إنْ قُدِّرتْ ناقصة، اومُتَعَلِّقٌ[2] بها إنْ قُدرتْ تامة بمعنى وجد .

وقوله فهلُمّ جرّاً متعلّقٌ[3] المعنى بقوله «في الجاهلية» ، إنْ كان سؤددُ وائل في الجاهلية فما بعدها .

وإذ قد أتينا على حكاية كلام الناس وشرحه وبيان ما فيه من [الإشكال][4] والنقل[5] فلنذكرْ ما ظهر لنا في توجيه هذا الكلام بتقدير كونه عربيّاً فنقول : هَلُمّ هذه هي القاصرة التي بمعنى إئتِ وتعالَ إلاّ أنّ فيها تجوُّزين[6] .

الأول: أنّه ليس المراد بالإتيان هنا المجيء الحِسّي بل الاستمرار على الشيء والمداومة عليه كما تقول : إمشِ على هذا الأمر وسِر على هذا المنوال[7] ومنه قوله تعالى: « وانطلق الملأُ منهم أنِ امشوا واصبروا على آلهتِكم »[8] المراد بالانطلاق ليس الذهاب الحسي بل الألسنة بالكلام، ولهذا أعربوا أن تفسيرية وهي إنمّا تأتي بعد جملة فيها معنى القول [دون حروفه][9] كقوله تعالى : « فأوحينا إليه أنِ اصنعِ الفلك»[10] .

والمراد بالمشي ليس المشي بالاقدام بل الاستمرار والدوام، أي : داوموا على عبادة

---

(١) في الأصل « أعطي » والمثبت من (ف) .
(٢) في (ف) : تعلق .
(٣) في (ف) : متعلق بالمعنى .
(٤) زيادة من (ف) .
(٥) في الأصل : نقل والمثبت من ف .
(٦) في (ف) : مجازين .
(٧) في (ف) : المثال .
(٨) سورة ص ٦ .
(٩) زيادة من (ف) .
(١٠) المؤمنون ٢٧ .

أصنامِكم واحبسوا أنفسكم على ذلك .

الثاني : أنّه ليس المرادُ الطلبَ حقيقةً ، وإنّما المراد الخبرُ وعبّر عنه بصيغة[1] الطلب كما في قوله تعالى: « ولنحملْ خطاياكم فليمددْ له الرحمن مدّا »[2] .وجرّاً مصدر جرَّه يجرُّه إذا سحبه ، ولكن ليس المرادُ الجرّ الحسِّي بل المراد التعميم، كما استعمل السحب بهذا المعنى ،لأنّه[3] يُقال : هذا الحكمُ منسحِبٌ على كذا أي : شامل له ، فإذا قيل : كان ذلك عام كذا وهَلُمَّ جرّاً ، فكأنّه قيل واستمرّ ذلك[4] في بقية الأعوام استمراراً ، فهو مصدر ، أو استمرّ مستمرّاً فهي[5] حال مؤكّدة ، وذلك ماشٍ[6] في جميع الصور ، وهذا هو الذي يفهمه الناس من هذا الكلام[7] .

وبهذا التأويل ارتفع إشكال العطف فإنّ هَلُمَّ حينئذٍ خبرٌ ، وإشكالُ التزام إفراد الضمير ، إذ فاعلُ هَلُمَّ هذه مفردٌ أبداً كما تقولُ : واستمرَّ ذلك أيّ : واستمرّ ما ذكرتُه .

فإن قلتَ ، قد اشتملت هذه التوجيهاتُ التي وُجِّهتْ بها هذه المسائل على تقديرات كثيرة وتأويلات متعدِّدة ولم يُعهد في كلام النحويين[8] مثل ذلك .

قلت : ذلك لأنّك لم تقف لهم على كلام على مسائل متعدِّدة[9] مشكلة اجتمعت في مكان واحد ، ولو وقفت لهم على ذلك لوجدت في كلامهم مثل ذلك ، وأمثاله [كثيرة][10] والله تعالى أعلم ، وصلّى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلّم .

---

(١) في (ف) : بصفة .
(٢) مريم ٧٥ .
(٣) في الأصل « إلا أنه » والمثبت من (ف) .
(٤) في (م) واستمر الأمر على ذلك .
(٥) في (م) : فهو .
(٦) في (ف) : وهذا جار .
(٧) في (ف) : التركيب .
(٨) في (ف) : النحاة .
(٩) في (ف) : متعددة .
(١٠) زيادة من (ف) .

وجاء في آخر النسخة (ف) بعد قوله « والله تعالى أعلم » وهو حسبنا ونعم الوكيل انتهى بحمد الله وحسن عونه ولا حول ولا قوة الا بالله العليّ العظيم .

وجاء في آخر النسخة (م): انتهت أجوبة المسائل بحمد الله تعالى وحسن عونه والصلاة والسلام على سيدنا ونبيّنا ومولانا محمد نبيّه وعبده وعلى آله وأصحابه وازواجه وذريته .



* * *